الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

الديوان
خلية الإعلام و الاتصال

Press review

مجلة الصحـــافة



https://madr.gov.dz

مستجدات قرارات مجلس الوزراء

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
الثلاثاء 10 نوفمبر 2026 16:26

فلاحة

قرارات رئيس الجمهورية الأخيرة تشكل ورقة طريق لإرساء منظومة فلاحية وطنية أكثر نجاعة



الجزائر - نوه خبراء اقتصاديون وفلاحيون اليوم الثلاثاء, بأهمية القرارات والتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير المخصص للقطاع الفلاحي, مؤكدين أنها تشكل "ورقة طريق" للنهوض بالفلاحة, من شأنها إرساء منظومة فعالة وعصرية قادرة على رفع قدرات الإنتاج الوطني, وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وفي تصريح /لوأج, أبرز الخبراء أهمية قرار تدعيم الهياكل المحلية للقطاع وتطوير منظومة الإحصاء والرقمنة, مع تحسين استغلال العقار الفلاحي وتنظيم السوق, إلى جانب إعادة النظر في عمل وتسيير المؤسسات العمومية التابعة للقطاع.
وكان رئيس الجمهورية قد اصدر خلال الاجتماع جملة من القرارات والأوامر والتوجيهات منها إعداد مخطط جديد للتنظيم المحلي للفلاحة, من أجل شفافية أكبر وإحصاء أدق وعصري, وضرورة محاربة كل أشكال حبس واحتفاظ الفلاحين بالإنتاج الزراعي والمنع التام لاستعمال الذرة كعلف أخضر في تغذية الأنعام, وكذا إعداد مخطط لتوزيع مهام قطاع الصيد البحري لوزير منتدب لدى وزير الفلاحة, وقطاع الغابات لكاتب دولة مكلف بالغابات لدى وزير الفلاحة.
في هذا الصدد, ذكر الخبير في التنمية الاقتصادية, عبد الرحمان هادف, أن قرارات اجتماع مجلس الوزراء تمثل "ورقة طريق ذات أبعاد تنظيمية واقتصادية وعملية" من شأنها الانتقال بالقطاع من مقاربة تركز على دعم النشاط الفلاحي إلى منظومة إنتاج متكاملة تقوم على تثمين الموارد وخلق القيمة المضافة.
وأبرز السيد هادف أهمية تطوير الشعب الإستراتيجية بتحسين تنظيمها وتسييرها, مشيرا إلى أن التوجه نحو إنشاء ديوان خاص بالبقول الجافة, مع الإبقاء على الحبوب ضمن اختصاص الديوان الجزائري المهني للحبوب من شأنه تحسين آليات جمع هذه المنتجات وتخزينها وتسويقها وتعزيز إنتاج البروتين النباتي.
بدوره ذكر الخبير الفلاحي, أحمد مالحة, بأن الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية للقطاع الفلاحي يعكس إدراكا لأهميته باعتباره "ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني, وعنصرا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة الوطنية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي."
وأضاف أن تخصيص اجتماع لمجلس الوزراء للقطاع يشكل "خطوة مهمة" بالنظر إلى تشعب النشاط الفلاحي وارتباطه بعدة قطاعات, مضيفا أن إعادة النظر في سير وتنظيم الشركات, التابعة لقطاع الفلاحة والجدوى من أدوارها -وفق ما أمر به السيد رئيس الجمهورية- هو فرصة لتقييم أدائها ومدى مساهمتها في مرافقة الفلاحين ودعم الإنتاج الوطني.

كما لفت السيد مالحة إلى دور الهياكل القاعدية للقطاع, من مديريات ومقاطعات ومندوبيات وغرف فلاحية, وأهمية "دعمها بالموارد البشرية المؤهلة, لا سيما المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين, فضلا عن الوسائل المادية والتقنية التي تسمح لها بمتابعة النشاط الفلاحي ميدانيا."
من جهته, ثمن الخبير الفلاحي, لعلى بوخالفة, مخرجات اجتماع مجلس الوزراء, معتبرا أن إعادة هيكلة القطاع تكتسي أهمية خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والتقلبات الجيوسياسية الحاصلة دوليا.
كما ثمن قرار رئيس الجمهورية إعداد مخطط لتوزيع المهام لقطاعي الصيد البحري والغابات, وهو ما سيمكن من إعطاء دفع جديد للجهود الجارية من أجل الثروة الغابية الوطنية, والمضي قدما في مشروع تأهيل السد الاخضر, مع تحسن نجاعة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

الأعمال و الاقتصاد الفلاحي

تادامسا نيوز

الثلاثاء 10 نوفمبر,2026 17:06 سيد علي أمين

قفزة بـ30% في حبوب الجزائر.. الفاو تكشف حصيلة استثنائية



4.9ملايين طن بلغ إنتاج الجزائر من الحبوب خلال 2026، بزيادة قدرها 15.4% مقارنة بعام 2025، وبنحو 30% فوق متوسط السنوات الخمس السابقة. مسجلًا أعلى مستوى منذ 2019، وفق تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" الصادر في نوفمبر 2026. وتزامن ارتفاع المحصول مع زيادة مخزونات الحبوب إلى نحو 6.6 ملايين طن، مقابل 6 ملايين طن في 2025، بحسب التقديرات الواردة في التقرير.

وأظهرت بيانات العدد الثالث من تقرير "آفاق المحاصيل وحالة الأغذية" اطلعت عليه تادامسا نيوز، ارتفاع إنتاج الحبوب الجزائري من 4.2 ملايين طن في 2025 إلى 4.9 ملايين طن في 2026، مقابل متوسط قدره 3.8 ملايين طن خلال الفترة 2021–2025، ما يعادل زيادة بنحو 700 ألف طن وفق الأرقام المدورة، ويؤكد تعافي الإنتاج بعد المواسم التي تأثرت بتراجع التساقطات المطرية.

وسجل إنتاج القمح ارتفاعًا إلى 3.5 ملايين طن، مقابل 3 ملايين طن في 2025، بزيادة قدرها 500 ألف طن، تعادل نحو 16.7%. فيما بلغ متوسط إنتاجه خلال السنوات الخمس السابقة 2.7 مليون طن. وبذلك تجاوز محصول القمح متوسطه التاريخي للفترة المرجعية بنحو 800 ألف طن، أي ما يقارب 29.6%.

واستحوذ القمح على نحو 71% من إجمالي إنتاج الحبوب الجزائرية في 2026، وفق الأرقام التي أوردتها المنظمة. بينما ارتفع إنتاج الحبوب الخشنة. بما فيها الشعير والذرة، إلى 1.4 مليون طن، مقابل 1.2 مليون طن في 2025 ومليون طن في المتوسط خلال الفترة 2021–2025، بزيادة سنوية تقارب 16.7%.

كما عزت الفاو تعافي المحاصيل في شمال إفريقيا إلى تحسن التساقطات المطرية خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2025 إلى أفريل 2026. بعد موسم زراعي تأثر بالجفاف في عدة بلدان بالمنطقة. وأسهمت الظروف المناخية الأكثر ملاءمة في دعم نمو الحبوب وتحسين مستويات الإنتاج. فيما سجلت الجزائر محصولًا يفوق متوسط السنوات الخمس السابقة بنحو 30%.

وبالتوازي مع ارتفاع الإنتاج، أظهرت تقديرات المنظمة زيادة مخزونات الحبوب الجزائرية بنسبة 10% خلال 2026، لتبلغ 6.6 ملايين طن. مقابل 6 ملايين طن في 2025، بزيادة قدرها 600 ألف طن.

ارتفاع المخزونات

وتشير السلسلة الإحصائية الواردة في الملحق الثاني من التقرير إلى ارتفاع المخزونات من 5 ملايين طن في 2022 إلى 5.3 ملايين طن في 2023، ثم 5.5 ملايين طن في 2024 و6 ملايين طن في 2025، قبل بلوغ 6.6 ملايين طن في 2026. ويمثل ذلك زيادة تراكمية قدرها 1.6 مليون طن، أي 32% مقارنة بمستوى 2022.

أما بالنسبة إلى 2027، فتتوقع الفاو تسجيل مخزونات جزائرية في حدود 6.5 ملايين طن. بانخفاض قدره 100 ألف طن، أو نحو 1.5% مقارنة بتقديرات 2026. وتخص هذه الأرقام المخزونات الإجمالية عند نهاية المواسم الزراعية الوطنية، ولا تمثل تقديرًا مستقلًا للاحتياطي الاستراتيجي الحكومي.

وعلى المستوى الإقليمي، قدرت المنظمة إنتاج الحبوب في شمال إفريقيا بنحو 40.2 مليون طن خلال 2026. مقابل 34.4 مليون طن في 2025، بزيادة بلغت 16.9%. وبلغ إنتاج مصر 24.8 مليون طن، والمغرب 8.6 ملايين طن، والجزائر 4.9 ملايين طن، وتونس 1.8 مليون طن، بينما قدر محصول ليبيا بنحو 150 ألف طن.

وبناءً على هذه البيانات، ساهمت الجزائر بنحو 12.2% من إجمالي إنتاج الحبوب في شمال إفريقيا خلال 2026. فيما بلغ نصيبها من إنتاج القمح الإقليمي نحو 16.3%، استنادًا إلى محصول جزائري قدره 3.5 ملايين طن من إجمالي إقليمي بلغ 21.5 مليون طن.

55.4مليون احتياجات شمال إفريقيا

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، توقعت الفاو بلوغ احتياجات شمال إفريقيا من واردات الحبوب 55.4 مليون طن خلال الموسم التسويقي 2026–2027. بزيادة 5% مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة. مدفوعة خصوصًا بارتفاع الطلب على الذرة المستخدمة في الأعلاف. وفي المقابل، رجحت انخفاض احتياجات المنطقة من واردات القمح إلى 27.3 مليون طن. أي نحو 11% دون المتوسط، نتيجة تحسن المحاصيل المحلية.

وفي توقعاتها للموسم الزراعي 2026–2027، أشارت المنظمة إلى احتمال تسجيل تساقطات مطرية أقل من المعدلات المعتادة في أجزاء من شمال الجزائر خلال الفترة من نوفمبر 2026 إلى يناير 2027، ما قد يؤثر في عمليات بذر الحبوب الشتوية ونموها الأولي، خصوصًا في المناطق الزراعية المعتمدة على الأمطار.

هذا وتتزامن هذه التوقعات مع انطلاق عمليات تحضير الأراضي وزراعة الحبوب الشتوية، المرتقب استمرارها حتى ديسمبر. فيما حذرت الفاو من احتمال تسجيل درجات حرارة أعلى من المعدلات خلال الموسم. إلى جانب استمرار ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية في المنطقة.
ولم تقدم المنظمة توقعًا كميًا لإنتاج الحبوب في الجزائر خلال 2027، كما لم تحدد حجم المساحات المزروعة أو مستويات المردودية المرتقبة، واكتفت بالإشارة إلى المخاطر المناخية المحتملة وتأثيرها في انطلاق الموسم الزراعي.

كما تُظهر بيانات الفاو ارتفاع إنتاج القمح الجزائري بنحو 500 ألف طن، والحبوب الخشنة بنحو 200 ألف طن خلال سنة واحدة، بالتزامن مع زيادة المخزونات الإجمالية إلى أعلى مستوى في السلسلة المنشورة منذ 2022. وتبقى استدامة هذا التحسن مرتبطة بنتائج موسم 2027، ومدى استقرار الإنتاج في المناطق المطرية، وتطور مساهمة الزراعة المسقية في تقليص تقلبات المحاصيل.

المستثمر
يومية وطنية جزائرية
صوت المستثمر الجزائري

الصفحة:

نوفمبر 11, 2026

التمور الجزائرية.. ثروة وطنية لها مكانتها في الأسواق العالمية



تُعدّ شعبة التمور من أبرز الشعب الفلاحية التي تحظى بمكانة خاصة ضمن المنظومة الزراعية في الجزائر، بالنظر إلى ما تزخر به البلاد من مؤهلات طبيعية ومساحات واسعة بالمناطق الجنوبية، فضلاً عن غناها بتنوع كبير في أصناف التمور التي تشكل ثروة فلاحية واقتصادية تستحق مزيداً من العناية والتثمين. ولم تعد زراعة النخيل تقتصر على بعدها الإنتاجي التقليدي، بل أصبحت تطرح رهانات متعددة تتصل بتوسيع المساحات المغروسة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية المحاصيل، وصولاً إلى تطوير عمليات التوضيب والتعليب والتسويق بما يستجيب لمتطلبات الأسواق الوطنية والدولية.

وتكتسب هذه الشعبة أهمية متزايدة في ظل المساحة الشاسعة التي تمثلها الصحراء الجزائرية، والمقدرة بنحو 84 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلاد، وهو ما يجعل زراعة النخيل أحد المحاور الأساسية للنشاط الفلاحي بمناطق الجنوب، بالنظر إلى ارتباطها بالاستقرار الفلاحي والتنمية المحلية. وفي هذا السياق، تندرج الجهود التي تبذلها الدولة لتوسيع زراعة النخيل، لاسيما من خلال برنامج غرس مليون نخلة، الذي عرف تقدماً في مسار تجسيده، مع استمرار العمل على مواصلة عمليات الغرس خلال السنوات المقبلة، بما يعزز القدرات الإنتاجية ويفتح آفاقاً أوسع أمام تطوير هذه الشعبة.

ولا تقتصر أهمية تطوير زراعة النخيل على زيادة المساحات والإنتاج، بل تمتد كذلك إلى ضرورة المحافظة على الثروة الوراثية التي تتميز بها الجزائر، والتي تضم أكثر من 1200 صنف من التمور، في تنوع يعكس غنى الموروث الفلاحي الوطني. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تشجيع الفلاحين على تنويع الأصناف المغروسة، من خلال تخصيص نسبة 20 بالمائة من المساحات لأصناف مختلفة إلى جانب دقلة نور، بما يساهم في حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على الخصائص الوراثية للنخيل، فضلاً عن تعزيز قدرته على مقاومة بعض الأمراض الفلاحية الخطيرة، على غرار مرض البيوض.

وفي المقابل، يظل تحسين الممارسات الزراعية ومرافقة الفلاحين من بين العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح هذه التوجهات، إذ إن الرفع من جودة المنتوج يتطلب احترام المسار التقني الصحيح في مختلف مراحل زراعة النخيل والعناية به. وهو ما يستدعي مواصلة العمل الإرشادي والتكويني الميداني، من خلال الهياكل والمؤسسات التقنية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على غرار المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، الذي يساهم في تنظيم الأيام الإرشادية والتدريبية وتقديم التوجيهات اللازمة للفلاحين، بما يساعدهم على تحسين أساليب الإنتاج والارتقاء بجودة المحصول.

ومن جهة أخرى، يبرز التسويق والتوضيب كأحد أهم التحديات المطروحة أمام شعبة التمور، خاصة في ظل ما تتمتع به التمور الجزائرية من جودة ومؤهلات تسمح لها بالتواجد في الأسواق الدولية. فالانتقال من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التثمين الحقيقي يقتضي الاهتمام بعمليات التعليب والتغليف والتوضيب، واعتماد أساليب حديثة في التسويق والعرض، بما يمنح المنتوج قيمة تجارية إضافية ويعزز قدرته على المنافسة، ويساهم في دعم الصادرات خارج المحروقات.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التظاهرات الاقتصادية المتخصصة، وفي مقدمتها الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، المرتقب تنظيمها من 11 إلى 14 نوفمبر، بمشاركة أكثر من 150 عارضاً محلياً ودولياً، إلى جانب مشاركة دول من بينها تونس وتركيا، وحضور مستثمرين وسفراء، في خطوة ترمي إلى التعريف بتنوع التمور الجزائرية وفتح آفاق جديدة للتعاون والاستثمار والتصدير.

عامر محمد المكلف بمتابعة الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بشار:
بشار تعزز قدراتها الإنتاجية بأكثر من 75 ألف نخلة جديدة في إطار برنامج غرس مليون نخلة



أكد الرئيس المكلف بمتابعة الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بشار عامر محمد، خلال مرور إعلامي له، أن شعبة التمور بالولاية تشهد ديناميكية متنامية، بفضل الجهود المبذولة لتوسيع المساحات المخصصة لزراعة النخيل، وتعزيز الإنتاج، والعمل على تثمين الأصناف المحلية وفتح آفاق جديدة للصناعات التحويلية المرتبطة بهذا المنتوج الفلاحي الاستراتيجي.
وأوضح المتحدث أن ولاية بشار تتوفر على إمكانات فلاحية معتبرة في مجال زراعة النخيل، حيث تتجاوز المساحة الإجمالية المخصصة لهذه الشعبة 5000 هكتار، موزعة بين الواحات والمحيطات الفلاحية، مع تمركز زراعة النخيل بشكل أساسي على ضفاف وادي زوزفانة، إلى جانب الجهة الشمالية لدائرة بني ونيف، وهي مناطق تزخر بمؤهلات طبيعية وفلاحية تسمح بتطوير هذه الشعبة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

وفي سياق الجهود الرامية إلى توسيع زراعة النخيل بالجنوب، أشار عامر محمد إلى تجسيد الأهداف المسطرة في إطار برنامج غرس مليون نخلة، تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية لسنة 2024، حيث تمكنت ولاية بشار من تعزيز رصيدها بأكثر من 75 ألف نخلة جديدة، ما يعادل مساحة إضافية تقدر بنحو 750 هكتار، في خطوة من شأنها دعم القدرات الإنتاجية للولاية وتوسيع القاعدة الفلاحية مستقبلاً.

وبخصوص المؤشرات الإنتاجية، أفاد المتحدث أن المساحة المنتجة من النخيل تقدر حالياً بحوالي 2800 هكتار، مشيراً إلى أن موسم جني التمور بالجهة الجنوبية الغربية يمتد عادة من نهاية شهر سبتمبر إلى غاية نهاية نوفمبر، مع توقعات بتحقيق إنتاج يفوق 180 ألف قنطار عبر مختلف المناطق الفلاحية والواحات بالولاية، وهو ما يعكس أهمية هذه الشعبة ومكانتها ضمن النشاط الفلاحي المحلي.

ولم يغفل المتحدث التطرق إلى الخصوصية التي تتميز بها التمور المحلية، لاسيما صنف «الفكوس» الذي يعد من الأصناف المعروفة بالمنطقة، لما يحمله من خصائص غذائية ومميزات طبيعية تجعله محل اهتمام المستهلكين والمهتمين بالمنتوجات الفلاحية المحلية. كما أبرز أهمية تثمين مختلف الأصناف الأخرى، على غرار «الحميرة»، من خلال توجيهها نحو الصناعات التحويلية التي تتيح إنتاج مشتقات متنوعة، تشمل مربى التمور ومسحوق التمور والخل، بما يسمح بتنويع العرض التجاري وخلق قيمة مضافة للمنتوج المحلي.

وفي حديثه عن أهمية التظاهرات الاقتصادية والمعارض الفلاحية، أكد عامر محمد ريش أن تنظيم مثل هذه الفعاليات لا يقتصر على عرض المنتوجات والتعريف بها فحسب، بل يشكل فرصة للتواصل مع الجمهور والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، وإطلاعهم على الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل دعم الشعب الفلاحية وتطويرها، فضلاً عن إبراز الإمكانات التي تزخر بها ولاية بشار في مجال إنتاج التمور وتثمينها.
وأضاف أن هذه التظاهرات تساهم كذلك في التعريف بالأبعاد المتعددة لشعبة التمور، التي لا تقتصر أهميتها على الجانب الاقتصادي والإنتاجي، بل تمتد إلى الجوانب الغذائية والصناعية والسياحية، بما يجعلها رافداً مهماً للتنمية المحلية وفضاءً واعداً للاستثمار وخلق فرص العمل.
واختتم المتحدث تصريحاته بالتأكيد على أهمية مواصلة مرافقة الفلاحين وتشجيع الاستثمار في شعبة النخيل، مع العمل على تحسين الإنتاج وتثمين الأصناف المحلية وتطوير الصناعات التحويلية، بما يعزز مكانة تمور ولاية بشار ويفتح أمامها آفاقاً أوسع للتسويق والتنافسية، ويساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة بالمنطقة.

فؤاد بن جدو المدير المركزي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية:
أكثر من 1200 صنف من التمور ثروة وراثية تستوجب الحماية والتثمين والمحافظة على التنوع البيولوجي



أكد المدير المركزي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فؤاد بن جدو، خلال مرور إعلامي له، أن تطوير شعبة التمور والنهوض بالاستثمار الفلاحي في المناطق الجنوبية يمثلان أحد المحاور الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية والإنتاجية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، لاسيما في مجال زراعة النخيل وتثمين مختلف أصناف التمور.

وأوضح المتحدث أن الصحراء الجزائرية، التي تمثل نحو 84 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلاد، تشكل فضاءً استراتيجياً لتطوير النشاط الفلاحي، وفي مقدمته زراعة النخيل التي تعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الفلاحي بمناطق الجنوب. وفي هذا السياق، أشار إلى الأهمية التي توليها الدولة لتوسيع المساحات المغروسة بالنخيل، من خلال برنامج غرس مليون نخلة، الذي عرف تقدماً معتبراً في تجسيده، مع مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافه خلال السنوات المقبلة.

وفي إطار المحافظة على الثروة الوراثية للنخيل وتعزيز التنوع البيولوجي، كشف فؤاد بن جدو عن توجيه الفلاحين إلى تخصيص نسبة 20 بالمائة من المساحات المغروسة لأصناف متنوعة من التمور، إلى جانب صنف دقلة نور، بما يسمح بالحفاظ على الرصيد الجيني الوطني وعدم حصر الإنتاج في صنف واحد. وأضاف أن الجزائر تتوفر على أكثر من 1200 صنف من التمور، وهو تنوع ثري يمثل مكسباً استراتيجياً للقطاع الفلاحي، ليس فقط من الناحية الاقتصادية والتجارية، وإنما أيضاً من حيث تعزيز قدرة النخيل على مقاومة الأمراض والآفات الفلاحية، على غرار مرض البيوض، بفضل التنوع البيولوجي والخصائص الوراثية للأصناف المحلية.

وبخصوص المرافقة التقنية للفلاحين، شدد المتحدث على أن تطوير شعبة التمور لا يرتبط فقط بتوسيع المساحات وزيادة الإنتاج، بل يستوجب كذلك احترام المسار التقني الصحيح في مختلف مراحل زراعة النخيل والعناية به وجني محصوله. وأبرز في هذا الصدد الدور الذي تضطلع به وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال مؤسساتها وهياكلها التقنية المختصة، لاسيما المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، الذي يساهم في مرافقة الفلاحين ميدانياً وتنظيم الأيام الإرشادية والتكوينية، بهدف تحسين الممارسات الفلاحية والرفع من جودة المنتوج ومردودية المستثمرات.

وفي سياق حديثه عن آفاق تسويق التمور الجزائرية، أكد فؤاد بن جدو أن المنتوج الوطني يمتلك مؤهلات نوعية وجودة عالية تسمح له باحتلال مكانة معتبرة في الأسواق الدولية، والمساهمة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات. غير أنه أوضح أن الرهان الحالي لم يعد مقتصراً على الإنتاج وتوفير الكميات، بل أصبح مرتبطاً بضرورة تطوير منظومة التوضيب والتعليب والتسويق، والانتقال إلى أساليب عصرية في عرض المنتوج وتقديمه بما يستجيب لمتطلبات المستهلكين والمعايير المعتمدة في الأسواق العالمية.
وأضاف أن تحسين عمليات التغليف والتوضيب وتطوير آليات التسويق والترويج، أو ما يعرف بالتسويق الحديث، من شأنه أن يمنح التمور الجزائرية قيمة تجارية إضافية، ويعزز قدرتها التنافسية، فضلاً عن فتح آفاق أوسع أمام المنتجين والمصدرين والمتعاملين الاقتصاديين لولوج أسواق جديدة والتعريف بتنوع المنتوج الوطني وجودته.

كما توقف المدير المركزي عند أهمية تنظيم الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، المرتقب تنظيمها خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 نوفمبر، مع مشاركة أكثر من 150 عارضاً من داخل الوطن وخارجه، معتبراً أن هذه التظاهرة تشكل فضاءً اقتصادياً وتجارياً مهماً لتبادل الخبرات والتجارب، والتعريف بمختلف أصناف التمور الجزائرية، إلى جانب تعزيز فرص الشراكة والاستثمار في هذا المجال.

وأشار إلى أن مشاركة عدد من الدول، من بينها تونس وتركيا، فضلاً عن حضور مستثمرين وسفراء ومتعاملين اقتصاديين، من شأنها إعطاء بعد دولي لهذه الطبعة، وفتح قنوات للتواصل والتعاون مع الأسواق الخارجية، بما يخدم أهداف الترويج للمنتوج الجزائري وتوسيع فرص تصديره.
واعتبر فؤاد بن جدو أن مثل هذه التظاهرات تمثل فرصة حقيقية لإبراز الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر في شعبة التمور، وتسليط الضوء على تنوعها وجودتها، فضلاً عن تقريب المنتجين من المستثمرين والمصدرين، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تطوير الصناعات التحويلية وتحسين حلقات الإنتاج والتسويق.
واختتم المتحدث تصريحاته بالتأكيد على أن النهوض بشعبة التمور يتطلب تكاملاً بين توسيع الاستثمار الفلاحي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتكثيف المرافقة التقنية والإرشاد الفلاحي، إلى جانب تطوير التوضيب والتعليب والتسويق، بما يسمح بتحويل الإمكانات الوطنية إلى قيمة اقتصادية مضافة، ويعزز حضور التمور الجزائرية في الأسواق العالمية.

الخبير الاقتصادي الهواري تيغرسي:
شعبة التمور في الجزائر قادرة على خلق الثروة في الجنوب



أكد الخبير الاقتصادي الهواري تيغرسي في تصريح له لجريدة المستثمر، أن شعبة التمور في الجزائر تمثل إحدى أبرز الثروات الاقتصادية والاستراتيجية التي لا تزال تمتلك إمكانات كبيرة غير مستغلة بالشكل الكافي، بالنظر إلى ما تزخر به المناطق الصحراوية من مؤهلات طبيعية وبشرية، فضلاً عن التنوع الكبير في أصناف التمور والخبرة المتراكمة لدى الفلاحين في مجال زراعة النخيل وإنتاج التمور ذات الجودة العالية، وفي مقدمتها صنف دقلة نور الذي يحظى بمكانة متميزة في الأسواق الدولية.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن التحدي المطروح اليوم لا يتعلق بحجم الإنتاج أو عدد أشجار النخيل فحسب، وإنما بمدى قدرة الجزائر على تحويل هذه الثروة الفلاحية إلى قيمة اقتصادية مضافة، من خلال تطوير مختلف حلقات سلسلة الإنتاج، بداية من الفرز والتصنيف والتوضيب والتخزين، وصولاً إلى التصنيع والتسويق والتصدير، معتبراً أن الانتقال من تسويق التمور في شكلها الأولي إلى تطوير منتجات تحويلية ذات قيمة تجارية أعلى يمثل أحد أهم المداخل لتعزيز تنافسية المنتوج الوطني.

وفي السياق ذاته، أشار إلى أن التمور الجزائرية تمتلك مؤهلات تسمح بتطوير صناعات غذائية متنوعة، على غرار عجينة التمور وسكر التمر والدبس والخل ومسحوق التمور، إلى جانب إدماجها في صناعة الحلويات والمنتجات الغذائية الأخرى، وهو ما من شأنه توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار، فضلاً عن خلق مناصب شغل في مجالات التصنيع والتغليف والنقل والتبريد والتسويق، بما يعزز مساهمة هذه الشعبة في تنشيط الاقتصاد المحلي بالمناطق الجنوبية.

ومن جهة أخرى، أبرز المتحدث أهمية المساحات المخصصة لزراعة النخيل باعتبارها أصولاً اقتصادية منتجة يمكن أن تشكل قاعدة حقيقية لتحقيق التنمية المحلية وخلق الثروة، مؤكداً أن مردودية هذه الشعبة لا ينبغي أن تقتصر على مداخيل الفلاحين من بيع المحصول، بل يجب أن تمتد إلى بناء منظومة اقتصادية متكاملة تستفيد منها مختلف الفئات والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال إعادة تدوير القيمة المضافة داخل المناطق المنتجة، وتشجيع إنشاء وحدات التحويل والتوضيب والتخزين والخدمات اللوجستية بالقرب من الواحات.

كما شدد على ضرورة توجيه الاستثمارات نحو إنشاء أقطاب صناعية فلاحية متخصصة في التمور بالولايات الجنوبية المنتجة، على غرار بسكرة والوادي وورقلة وأدرار وتقرت وتيميمون، من خلال توفير وحدات التحويل الصناعي ومنصات الفرز والتوضيب ومخازن التبريد ومخابر مراقبة الجودة، إلى جانب فضاءات التكوين والتأهيل، بما يسمح بتحويل مناطق الإنتاج إلى مراكز اقتصادية قادرة على استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب والنساء.

وبخصوص برنامج غرس مليون نخلة، اعتبر الخبير الاقتصادي أنه يمثل خطوة إيجابية لتعزيز القاعدة الإنتاجية الوطنية وتوسيع الاستثمار الفلاحي بالجنوب، غير أن الأثر الاقتصادي الحقيقي لهذا البرنامج يظل مرتبطاً بمدى قدرته على تحويل النخيل المغروس إلى أشجار منتجة، وتحقيق مردودية اقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والطويل، مشيراً إلى أن نجاحه لا يقاس بعدد النخيل التي يتم غرسها فقط، وإنما بحجم الإنتاج الإضافي والاستثمارات المستقطبة ومناصب الشغل المستحدثة والقيمة المضافة المحققة.

وفي المقابل، نبه المتحدث إلى ضرورة ربط عمليات التوسع في زراعة النخيل بدراسات دقيقة تراعي خصوصية المناطق الصحراوية والموارد المائية المتاحة، مع اعتماد تقنيات الري الحديثة والاقتصاد في استهلاك المياه، والاستفادة من الطاقات المتجددة والحلول التكنولوجية في متابعة صحة النخيل وتحسين المردودية ومكافحة الآفات، بما يضمن استدامة النشاط الفلاحي ويحافظ على التوازنات البيئية.

وعلى صعيد التصدير، أكد الهواري تيغرسي، أن التمور الجزائرية قادرة على تعزيز حضورها في الأسواق الدولية والمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، غير أن تحقيق ذلك يستدعي تجاوز التركيز على تصدير الكميات نحو الاهتمام بالقيمة التجارية للمنتوج، من خلال تطوير العلامات التجارية الوطنية، وتحسين عمليات التغليف والتوضيب، واحترام معايير الجودة والسلامة الغذائية، إلى جانب تعزيز شبكات التوزيع واللوجستيك واستهداف أسواق جديدة، لاسيما الإفريقية والأوروبية والآسيوية.

كما دعا إلى تعزيز التنسيق بين المنتجين والمؤسسات الاقتصادية والجامعات ومراكز البحث، بما يسمح بتطوير أصناف محسنة، وتحسين تقنيات الإنتاج والاقتصاد المائي، وتثمين مخلفات النخيل وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، فضلاً عن تشجيع تنظيم الفلاحين ضمن تعاونيات ومجمعات اقتصادية قادرة على تجميع الإنتاج وتحسين قدراتهم التفاوضية والتسويقية.

وفي ختام تصريحه، شدد الخبير الاقتصادي على أهمية وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتطوير شعبة التمور في أفق 2035، ترتكز على تحديث الواحات وتحسين الإنتاجية والجودة، وتطوير الصناعات التحويلية، وتشجيع الاستثمار والابتكار، وبناء علامة تجارية جزائرية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

واعتبر أن الرهان الحقيقي أمام الجزائر لا يقتصر على غرس مليون نخلة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء منظومة اقتصادية متكاملة حول النخلة، قادرة على إنتاج الثروة وتوفير فرص العمل وتعزيز الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الجنوبية، مؤكداً أن النخلة لم تعد مجرد شجرة منتجة للتمور، بل يمكن أن تتحول إلى رافد استراتيجي للاقتصاد الوطني وأحد أعمدة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

الخبير الاقتصادي لعلى بوخالفة:
شعبة التمور في الجزائر هي إحدى أهم الركائز الاقتصادية والزراعية الحيوية



أشار الخبير الاقتصادي لعلى بوخالفة، أن شعبة التمور في الجزائر تعتبر إحدى أهم الركائز الاقتصادية والزراعية الحيوية، بالنظر إلى ما تزخر به البلاد من ثروة نخيل وتنوع كبير في الأصناف، فضلاً عن دورها المحوري في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي هذا السياق، أوضح الخبير أن حظيرة النخيل الجزائرية تضم أكثر من 18 إلى 19 مليون نخلة، منتشرة عبر المناطق الصحراوية والجنوبية، كما تنتج الجزائر ما يزيد عن 1000 صنف من التمور، تتصدرها دقلة نور، التي تُلقب بسيدة التمور وأصابع الضوء، باعتبارها الأكثر طلباً في الأسواق العالمية، حيث تُصدّر إلى نحو 90 دولة، إلى جانب أصناف أخرى على غرار الغرس والدقلة البيضاء المعروفة بالقرباعي وتافزوين.

وتحتل الجزائر مراتب متقدمة عالمياً في إنتاج التمور، إذ تأتي في المرتبة الثالثة عالمياً حسب تقارير حديثة، فيما تتصدر ولايات بسكرة والمغير قائمة أبرز الأقطاب المنتجة، بما تزخران به من ملايين النخيل المنتج وكميات معتبرة من التمور.
ومن جهة أخرى، يشهد القطاع توجهاً نحو تطوير التصنيع التحويلي وتثمين المنتوج الوطني، من خلال استحداث صناعات تحويلية تشمل إنتاج قهوة وعسل وسكر التمر، إلى جانب استغلال مخلفات النخيل، بما يساهم في توسيع مجالات الاستفادة الاقتصادية من هذه الثروة الزراعية.

كما حققت الجزائر خطوة مهمة في مجال المعايير الدولية، من خلال إدراج الخصوصيات النوعية لتمر دقلة نور ضمن المعايير الدولية لهيئة الدستور الغذائي(Codex Alimentarius) ، وهو ما يعزز مكانة هذا المنتوج في الأسواق الدولية.

وفي إطار دعم هذه الشعبة، اعتمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حزمة من الإجراءات تشمل مكافحة الآفات، وتطوير المكننة، وتسهيل التمويل والتصدير، بهدف تعزيز تنافسية التمور الجزائرية في الأسواق الدولية.

الخبير الاقتصادي عبد المجيد صغيري:
شعبة التمور في الجزائر.. ثروة وطنية ورهان الانتقال إلى اقتصاد متكامل للتثمين والتصدير



أكد المهندس الزراعي عبد المجيد صغيري، عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين، أن الجزائر تمتلك مقومات إنتاجية وتنافسية معتبرة في هذا المجال، من خلال ثروة نخلية تتجاوز 19 مليون نخلة، وتنوع أصناف التمور، فضلاً عن الخبرة المتوارثة لدى الفلاحين، خاصة في ولايات بسكرة والوادي وأدرار وورقلة وغرداية.

وأوضح أن الإنتاج الوطني من التمور بلغ، وفق البيانات الدولية لسنة 2024، نحو 1.337 مليون طن، أي ما يقارب 13.4 بالمائة من الإنتاج العالمي، ما يعكس المكانة التي تحتلها الجزائر ضمن الدول المنتجة لهذه المادة الفلاحية، لاسيما مع الشهرة العالمية التي تحظى بها دقلة نور، باعتبارها أحد أبرز الأصناف التي يمكن أن تعزز حضور المنتوج الجزائري في الأسواق الخارجية.
وأضاف أن صادرات التمور الجزائرية حققت قيمة تقارب 87.1 مليون دولار سنة 2024، وفق بيانات التجارة الدولية للبنك الدولي، غير أن هذه المؤشرات، رغم أهميتها، لا تعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للإمكانات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الشعبة، في ظل استمرار الفجوة بين القدرات الإنتاجية الوطنية ومستوى التثمين والتسويق الدولي.

وفي هذا الإطار، يرى المتحدث أن الرهان لم يعد مقتصراً على زيادة الإنتاج، وإنما أصبح مرتبطاً بضرورة الانتقال من تصدير المادة الأولية إلى تصدير منتوج فلاحي ذي قيمة مضافة عالية، يحمل هوية المنتوج الجزائري ويستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية، وهو ما يستدعي تطوير الصناعات التحويلية وتحسين عمليات الفرز والتوضيب والتخزين، وتعزيز الرقابة الصحية والنوعية.

وفي معرض حديثه عن سبل تطوير هذا النشاط، شدد صغيري عبد المجيد على ضرورة تنظيم المنتجين ضمن تعاونيات مهنية متخصصة، بما يسمح بتجميع الإنتاج وتحسين القدرات التفاوضية والتسويقية، وتوفير كميات منتظمة ومتجانسة تستجيب لاحتياجات الأسواق الخارجية.
كما دعا إلى إنشاء شبكة وطنية ومحلية ودولية متخصصة في الترويج وتسويق وتصدير التمور الجزائرية، بالتنسيق مع الهيئات الاقتصادية والتجارية والبعثات الدبلوماسية، بهدف التعريف بالمنتوج الوطني وفتح أسواق جديدة، وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية.
وأكد أن تطوير الشعبة يتطلب كذلك مرافقة المنتجين والمصدرين ورفع العراقيل التي تواجههم، لاسيما من خلال تسهيل منح التراخيص لأصحاب مصانع توضيب وتحويل التمور، وتشجيع إنشاء وحدات جديدة بالقرب من مناطق الإنتاج، إلى جانب تقديم التسهيلات البنكية ومرافقة الاستثمارات وتوفير ظروف ملائمة لتوطين المشاريع المرتبطة بهذه الشعبة.

وفي السياق ذاته، أشار إلى أهمية تطوير هياكل التخزين والتبريد، بما في ذلك تجهيز مرافق متخصصة على مستوى الموانئ، لضمان المحافظة على جودة المنتوج خلال عمليات التصدير، فضلاً عن تحسين خدمات النقل وسلاسل التبريد وتقليص تكاليف الشحن، مع تشجيع الاستثمار في مخابر مراقبة الجودة والتحاليل الصحية والمطابقة للمعايير الدولية.

ويرى عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين أن المساهمة الاقتصادية لشعبة التمور لا ينبغي أن تُقاس فقط بحجم الإنتاج أو قيمة الصادرات، بل يجب النظر إليها باعتبارها سلسلة اقتصادية متكاملة تشمل الإنتاج والجني والفرز والتوضيب والتبريد والتخزين والتحويل الصناعي والنقل والتصدير.
وفي هذا الصدد، أكد أن تطوير الصناعات التحويلية يمثل أحد أهم المداخل لرفع القيمة الاقتصادية للمنتوج الوطني، من خلال استغلال التمور في إنتاج مشتقات غذائية متعددة، على غرار عجينة التمر ودبس التمر والسكر الطبيعي ومسحوق التمر، وغيرها من المنتجات التي تعرف طلباً متزايداً في الأسواق الدولية.
كما لفت إلى أن مخلفات النخيل تمثل بدورها مورداً اقتصادياً إضافياً يمكن تثمينه من خلال استغلاله في إنتاج الأعلاف والمواد العضوية والمنتجات الصناعية، بما يسمح بتطوير اقتصاد دائري داخل المناطق الواحية.
وأشار إلى أن الاستثمار في مختلف حلقات هذه السلسلة من شأنه المساهمة في خلق مناصب شغل دائمة وموسمية، وتشجيع المؤسسات المصغرة والناشئة، ومنح الشباب فرصاً للاستثمار في النشاط الفلاحي والصناعي والخدمات المرتبطة به، مؤكداً أن الهدف ينبغي أن يتمثل في تحويل الجنوب الجزائري من فضاء لإنتاج التمور إلى قطب وطني للتصنيع الغذائي والتصدير والاستثمار الفلاحي.

برنامج غرس مليون نخلة.. فرصة لتعزيز الثروة النخلية

وبخصوص برنامج غرس مليون نخلة، اعتبر صغيري عبد المجيد أنه يمثل فرصة مهمة لتعزيز الثروة النخلية الوطنية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بالمناطق الصحراوية، مع إمكانية تحقيق انعكاسات اقتصادية وتنموية معتبرة على المدى المتوسط والطويل.

وشدد على ضرورة التعامل مع هذا البرنامج باعتباره جزءاً من استراتيجية وطنية متكاملة لتطوير شعبة التمور، وليس مجرد عملية تشجير أو زيادة في عدد النخيل، موضحاً أن نجاحه يرتبط بمدى احترام مجموعة من الشروط التقنية والاقتصادية والبيئية.

وفي مقدمة هذه الشروط، وضع التخطيط الزراعي والعلمي، من خلال تحديد المواقع المناسبة للغرس استناداً إلى دراسات التربة والمناخ والموارد المائية، واختيار الأصناف التي تتلاءم مع الخصوصيات الطبيعية لكل منطقة، إلى جانب ضرورة المحافظة على الموارد المائية عبر اعتماد تقنيات الري المقتصد والري الذكي ومراقبة استغلال المياه الجوفية.

كما أكد على أهمية توفير شتلات سليمة وذات جودة وراثية، وضمان المرافقة التقنية للفلاحين والمستثمرين في مختلف مراحل الغرس والإنتاج، مع تكثيف برامج الوقاية والمكافحة الصحية لآفات النخيل.

وأضاف أن التوسع في زراعة النخيل ينبغي أن يكون مصحوباً بتطوير قدرات التخزين والتوضيب والتحويل والتسويق، تفادياً لمواجهة فائض إنتاجي دون منافذ اقتصادية كافية، مشدداً على ضرورة إشراك الكفاءات الوطنية والمهندسين الزراعيين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار، أوضح أن تقييم البرنامج يجب أن يستند إلى مؤشرات واضحة، تشمل نسبة نجاح الغرس، وعدد النخيل الذي دخل مرحلة الإنتاج، والمردودية لكل هكتار، وحجم استهلاك المياه، إضافة إلى كمية الإنتاج القابل للتسويق والتصدير، مذكراً بأن النخلة تحتاج إلى سنوات قبل بلوغ مرحلة الإنتاج التجاري، ما يجعل الأثر الاقتصادي للبرنامج تدريجياً وليس فورياً.

نحو استراتيجية وطنية لترقية صادرات التمور الجزائرية

وعلى صعيد الصادرات، أكد المتحدث أن الجزائر تمتلك المقومات التي تسمح لها بتعزيز موقعها في السوق العالمية للتمور، سواء من حيث حجم الإنتاج أو جودة الأصناف أو الخبرة الوطنية، مشيراً إلى أن بعض المعطيات المتعلقة بسنة 2022 تضع الجزائر في المرتبة الخامسة عالمياً في تصدير التمور، بقيمة تقارب 77 مليون دولار، وبمساهمة تقارب 14 بالمائة من الإنتاج العالمي، في حين تضع بيانات سنة 2024 الجزائر في المرتبة السادسة عالمياً من حيث قيمة الصادرات، تبعاً لاختلاف السنة ومعيار القياس.

واعتبر أن هذا الاختلاف في التصنيفات لا يغير من حقيقة الفرص المتاحة أمام الجزائر لرفع حصتها في التجارة العالمية، وهو ما يستدعي وضع استراتيجية وطنية لترقية صادرات التمور، ترتكز على إنشاء شبكة وطنية تجمع المنتجين والمصدرين ومصانع التوضيب والتحويل، وتسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص المرتبطة بالتصدير، إلى جانب تجهيز الموانئ بمرافق متخصصة في التخزين والتبريد ومناولة التمور.

كما دعا إلى دعم شهادات الجودة والمطابقة والتتبع والتغليف وفق متطلبات الأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية، مع إنشاء شبكة تجارية خارجية متخصصة في الترويج للتمور الجزائرية وفتح أسواق جديدة.

وفي ختام تصريحه، أشار عبد المجيد صغيري إلى أن الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، المرتقب تنظيمها من 11 إلى 14 نوفمبر بقصر المعارض بالجزائر العاصمة، تمثل فرصة لعقد الاتفاقيات وطرح انشغالات المهنيين وتقديم الحلول الميدانية، فضلاً عن عرض ما تزخر به الجزائر من جودة وتنوع في أصناف التمور.

وأكد أن الطموح ينبغي ألا يتوقف عند زيادة الإنتاج أو تحسين ترتيب الجزائر ضمن الدول المصدرة، وإنما يتجاوز ذلك إلى بناء علامة تجارية جزائرية قوية للتمور، قادرة على المنافسة والاستمرارية، من خلال الانتقال نحو اقتصاد متكامل يبدأ من النخلة وينتهي بمنتوج وطني ذي قيمة مضافة عالية في الأسواق العالمية.

التمور الجزائرية ...ثروة واعدة ورهان التحول إلى قوة إنتاجية وإقتصادية

ويتضح أن شعبة التمور في الجزائر تقف اليوم أمام مرحلة جديدة من التحول، تتجاوز فيها المقاربة التقليدية القائمة على الإنتاج الفلاحي نحو رؤية اقتصادية متكاملة تجعل من النخيل مورداً استراتيجياً للتنمية والاستثمار وخلق الثروة، لاسيما بالمناطق الجنوبية التي تزخر بمؤهلات طبيعية وفلاحية تؤهلها لاحتضان مشاريع واعدة في هذا المجال. فالإمكانات التي تتوفر عليها البلاد، سواء من حيث اتساع المساحات المخصصة لزراعة النخيل أو تنوع الأصناف المحلية، تشكل قاعدة مهمة لتعزيز مكانة التمور الجزائرية في الأسواق الوطنية والدولية، شريطة توجيه هذه المقومات نحو استغلال اقتصادي أكثر فعالية واستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز البرامج المسطرة لتوسيع زراعة النخيل، وعلى رأسها برنامج غرس مليون نخلة، كخطوة لتعزيز القدرات الإنتاجية وتوسيع النشاط الفلاحي بالجنوب، غير أن نجاح هذه التوجهات يبقى مرتبطاً بمدى توفير المرافقة التقنية اللازمة للفلاحين، وتحسين الممارسات الزراعية، وضمان المحافظة على الثروة الوراثية التي تزخر بها الجزائر، بما تحمله من أصناف متنوعة وخصائص بيولوجية وغذائية تستحق الحماية والتثمين.

أما على مستوى ولاية بشار، فإن المؤشرات المسجلة، من خلال المساحات المغروسة والإنتاج المرتقب والأصناف المحلية التي تميز المنطقة، تعكس حجم الإمكانات التي يمكن البناء عليها لإعطاء دفع جديد لهذه الشعبة، خاصة من خلال تثمين أصناف مثل الفكوس والحميرة، وتوجيه جزء أكبر من الإنتاج نحو الصناعات التحويلية، بما يسمح بتنويع المنتجات وخلق قيمة مضافة تتجاوز حدود التسويق التقليدي للتمور.

ويبقى التحدي الأبرز مرتبطاً بالانتقال من وفرة الإنتاج إلى جودة التثمين، عبر تطوير وحدات التوضيب والتعليب والتصنيع، واعتماد أساليب حديثة في التسويق والترويج، إلى جانب تشجيع المبادرات الاستثمارية وفتح المجال أمام المؤسسات الناشئة والمتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في بناء منظومة إنتاجية وصناعية متكاملة. كما تبرز أهمية الصالونات والتظاهرات الاقتصادية المتخصصة باعتبارها فضاءات لربط المنتجين بالمستثمرين والمصدرين، والتعريف بالمنتوج الجزائري واستكشاف فرص جديدة للشراكة والتعاون التجاري.

وبين رهانات توسيع الغرس، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين الجودة، وتطوير الصناعات التحويلية وتعزيز الصادرات، تظل شعبة التمور أمام فرصة حقيقية لترسيخ موقعها ضمن الشعب الفلاحية الاستراتيجية، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني ودعم التنمية المحلية. وهي رهانات تستدعي تضافر جهود مختلف الفاعلين، من مؤسسات الدولة والهيئات التقنية إلى الفلاحين والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، حتى تتحول ثروة النخيل من مجرد مورد فلاحي إلى سلسلة اقتصادية متكاملة، قادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل وتعزيز حضور التمور الجزائرية في الأسواق العالمي.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :07

سلالة أصيلة تعمل الجزائر على استرجاعها

مساع حثيثة لحماية الحصان البربري من الانقراض

م.مراد

تتضافر مجهودات القائمين على الديوان الوطني لتربية الخيول والإبل، ومربي الخيول بمختلف مناطق الوطن، لأجل استرجاع سلالة الحصان البربري الذي كان عرضة لعمليات تهجين أفقدته تواجده بالبلاد من جهة، ومن جهة أخرى تخلى العديد من المربين في زمن مضى عن تربية هذا النوع من الخيل الذي يلقب بـ"حصان الملوك"، ويرتبط اسمه بتاريخ الأمازيغ.

في هذا الصدد، قالت مديرة الديوان الوطني لتربية الخيول فائزة بن مرسلي، إن هناك حرصا على تجسيد برنامج صون الحصان البربري، من خلال تنظيم تجمعات بمختلف الولايات يتم من خلالها عرض الخيول لضبط قائمة الحصان البربري، مضيفة في تصريح لـ"الشروق": "جولتنا بدأناها بعين امليلة، بوسعادة، تبسة وحططنا الرحال مؤخرا بولاية سيدي بلعباس كأول ولاية بغرب البلاد، لانتقاء الحصان البربري الأصيل، من طرف لجنة مختصة تسهر على انتقاء هذا النوع من الأحصنة، والتأكد من ذلك عن طريق إجراء التحاليل المخبرية، وبعدها يتم جرد الأحصنة البربرية وتدعيمها بشرائح لضمان الحفاظ عليها".





ومن مواصفات هذه السلالة وفق معايير، المنظمة العالمية للحصان البربري التي تشغل الجزائر الأمانة العامة بها، أن عيناه صغيرتان ولا يتجاوز طوله 1.60 متر، ويعتبر حصانا قويا وهادئا، ويتفاعل بسهولة مع الفارس، وتنبه بن مرسلي إلى أن أعداد الحصان البربري عرفت تراجعا كبيرا في البلاد، بسبب تصرفات غير مسؤولة من البعض، كانت أحيانا عن جهل، من خلال عمليات التهجين التي أثرت كثيرا على تكاثره تقول المتحدثة.

أما عضو اللجنة الوطنية للحصان البربري مختار شميلي، فيشدد على أن الحصان البربري من أقدم السلالات التي شاركت في الحروب، واعتمد في تحسين السلالات الأجنبية، باعتباره شديد المقاومة والصبر ويتحمل جميع الصعاب، ويتعايش مع جميع المناطق والبيئات، وموطنه الأصلي، هو مناطق شمال إفريقيا وبالأخص الجزائر، حيث مكن تضافر الجهود من طرف القائمين على الديوان الوطني لتربية الخيول والإبل بالتنسيق مع المربين، من الحفاظ على هذه السلالة بالكثير من مناطق الوطن، لاسيما المناطق السهبية منها، على غرار آفلو، الأغواط، سيدي لعجال وغيرها من المناطق.

ويضيف المتحدث في تصريح لـ"الشروق"، أن الحصان البربري الأصيل يصلح في جميع المجالات بما فيها الثقافية، والرياضية والسياحة الخيلية، ويعاب في الجزائر عدم وجود جمعيات مهتمة بالحصان البربري يقول المتحدث، التي قد يكون لتواجدها فعالية في الحفاظ على هذه السلالة، التي تلقى اهتماما كبيرا في الخارج، على غرار ألمانيا التي تعتمد عشرات الجمعيات المهتمة بهذه السلالة، مضيفا أن الكثير بالبلاد يجهل القيمة الكبيرة للحصان البربري بسبب قصر قامته التي لا تؤهله ليستغل لـ"الفنتازيا".

واختيرت سيدي بلعباس مؤخرا لاحتضان ملتقى انتقاء الحصان البربري، وهي تحصي أزيد من 2000 حصان من مختلف السلالات، حسب سمير عطية ممثل الديوان الوطني لتربية الخيول والإبل بالولاية، منها الحصان البربري، الذي عاد حسب عطية، ليعزز تواجده بقوة بالمناطق الجنوبية للولاية، على غرار مناطق رأس الماء، سيدي شعيب، مرحوم، واد السبع وغيرها من المناطق التي يهتم المربون بها بهذه السلالة.

ويضيف عطية في تصريح لـ"الشروق": "نسهر على مرافقة المربين وتوجيههم للحفاظ عليها من عمليات التهجين خاصة" يقول المتحدث، الذي وجد أن عودة المربين للاهتمام بهذه السلالة التي افتقدت مع مطلع التسعينيات، تُعد مؤشرا إيجابيا يجعلنا نتفاءل بتكاثر الحصان البربري بمنطقة سيدي بلعباس، وامتداد ذلك إلى المناطق المجاورة مثل ولايات البيض وسعيدة وتيارت حسب المصدر ذاته.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية لتثمين إنتاج مقاوم ومستدام

حلول ذكية لحماية الثروة الحيوانية وصون القدرة الشرائية

■ تسمين بالتمور.. البحث العلمي يفكّك شفرة أزمة الثروة الحيوانية ■ سلالة هجينة بين "أولاد جلال" و"الدمان".. نتائج واعدة لرفع الإنتاج ■ مسار استشرافي بين الجامعات ومراكز البحث لدعم مردودية القطاع

تتجنّد الجامعات ومراكز البحث العلمي الجزائرية اليوم، لتجسيد مقاربة تكاملية ومسار استراتيجي يهدف إلى حماية الثروة الحيوانية والرفع من مردوديتها، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية لبناء إنتاج حيواني مقاوم ومستدام يلبي متطلبات السوق الوطنية المتزايدة ويحمي القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذا السياق، كشف مدير الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة بشير بن عربة، عن إطلاق «شبكة موضوعاتية للإنتاج والصحة الحيوانية» لتوحيد الكفاءات الوطنية وربط مخرجات البحث العلمي بالاحتياجات الفعلية للشركاء الاقتصاديين.

ومن جهته، أبرز البروفيسور طارق خننو التحديات التقنية والبيطرية التي تؤثر على مردودية القطاع، لاسيما ارتفاع تكاليف الأعلاف المستوردة وتراجع المساحات الرعوية بفعل التغيرات المناخية.

وفي إطار البحث عن حلول تطبيقية مبتكرة، أشار الباحث طارق بوسعادة إلى تطوير علف «شيب دايت» لتسمين الخرفان باستغلال مخلفات التمور، بينما أوضح الدكتور مطرح مزايا «الشريحة الذكية المعدية» في مراقبة القطعان وحمايتها من السرقة وإحصائها دقيقا، بالموازاة مع النتائج الواعدة التي حققها الباحثون في مشروع تهجين سلالتي «أولاد جلال» و«الدمان».

● زهراء. ب

من الحلول الظرفية إلى الاستثمار المستدام والإكتفاء الذاتي

مقاربة إستراتيجية ترسّخ السيادة الغذائية وتنهي عصر التبعية

■ بن عربة لـ"الشعب": التكامل بين البحث الأكاديمي والتنمية الفلاحية



تسجل الجزائر في السنوات الأخيرة تحوّلا جذريا في سياستها في التعامل مع التحديات ورهانات الأمن الغذائي من خلال الانتقال الحلول الظرفية والاستيراد المؤقت، إلى بناء قاعدة وطنية صلبة ومستدامة، ويبرز هذا في التوجه الاستراتيجي للدولة، بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، نحو إحداث نقلة نوعية في شعبة اللحوم الحمراء والإنتاج الحيواني، من خلال الحث على الاستثمار والاهتمام بقطاع الإنتاج المحلي للحوم الحمراء في إطار مقاربة استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، تقليص التبعية للاستيراد، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.



سعاد بوعبوش

التحوّل الاستراتيجي في إدارة الاحتياجات الوطنية الغذائية بمختلف الشعب استند على عدة توجيهات وقرارات انطلقت من تقييم الواقع وضرورة الإقلاع الإنتاجي من خلال دعم الإنتاج المحلي، خاصة بعد تسليط رئيس الجمهورية في محطات عديدة الضوء على نقائص وتحديات هيكلية في شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء، وهوما يستلزم مراجعة شاملة لسياسات الدعم والإنتاج.

وجاءت توجيهات الرئيس واضحة في هذا الخصوص، بل واعتبر متابعة أسعار اللحوم الحمراء وتوفيرها بأسعار معقولة وجعلها في متناول مختلف الفئات خط أحمر، حيث ارتكزت على عدة محاور تكمّل بعضها البعض من أجل معالجة كل الاختلالات والأسباب التي أدّت ضعف الإنتاج الحيواني ببلادنا، وذلك بداية بتطوير شعبة الأعلاف من خلال العمل على توفير الأعلاف المدعمة وتوسيع مساحات زراعة الحبوب العلفية محليا وتنويع مصادرها كالقمح العلفي لتقليص تكلفة الإنتاج على المؤالين والمربين.

إلى جانب حماية الثروة الحيوانية، أمر باتخاذ إجراءات صارمة للحد من الذبح العشوائي لأنثى الأغنام بما فيها الاناث المستوردة وتوجيهها نحو التربية في فضاءات مخصصة للحفاظ على النسل وتكثير الثروة الحيوانية، ومواجهة ظواهر التهريب والسرقة التي تضر بالموالين، ناهيك عن تسهيل الاستثمار الفلاحي بتوجيه التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية لتشجيع الخواص والمستثمرين على اقتحام مجال تربية الأنعام وتسمين العجول وفق تقنيات حديثة، والذهاب لأبعد من ذلك من خلال توقيع عقود شراكات آخرها الاتفاق الموقع بين الشركة الجزائرية للحوم الحمراء «ألفيار» والمنظمتان المهنيتان الاسبانيتان «انتروفيتش» و«بروفاكونو»، أما الاتفاق الثاني فكان بين نفس المنظمتان الاسبانيتان والنقابة الوطنية لمستوردي اللحوم الحمراء، بهدف تعزيز تبادل المعلومات والخبرات وتحسين السلالات الحيوانية وكذا التعاون في مجال الخدمات اللوجستية.

في المقابل تم إعطاء تعليمات واضحة لدمج البحث العلمي والوقاية من خلال التركيز على ربط صحة الحيوان والتغذية والممارسات الوراثية بالبحث التطبيقي في الجامعات الجزائرية لحماية المربين من الخسائر والحد من الأمراض الحيوانية، وبموجب ذلك دخلت الجامعة الجزائرية على الخط لتضع كل ثقلها ومساهماتها العلمية لتطوير هذه الشعبة عبر كل ما يتم ابتكاره من حلول تطبيقية تحاكي السلالات المحلية من أجل الرفع من مردوديتها وانتاجيتها لتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة على هذه المادة الواسعة الاستهلاك.

مقاربة تكاملية ومسار استراتيجي للجامعة

وتحقيقا لهذه الغاية تم إطلاق شبكة موضوعاتية للإنتاج والصحة الحيوانية لتعزيز الأمن الغذائي والأمن الصحي في خطوة تمهيدية واستراتيجية تهدف إلى توحيد الكفاءات الوطنية واستغلال الموارد الأمثل، وهو الإطلاق الذي جاء منسجما ومتماشيا مع توجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى بناء إنتاج حيواني مقاوم ومستدام يلبي المتطلبات المتزايدة للسوق الوطني والمجتمع الجزائري.

في هذا السياق أوضح مدير الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة بشير بن عربة في تصريح لـ«الشعب»، أن هذه الشبكة الجديدة تندرج ضمن سياق أوسع لدعم منظومة البحث العلمي وربط مخرجاته بالاحتياجات الفعلية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مشيرا إلى أن هذه الشبكة تعد امتدادا لشبكات موضوعاتية سابقة أطلقتها الوكالة في مجالات الفلاحة الصحراوية، والنباتات الطبية والعطرية.

وأشار المتحدّث إلى أن هذه الوكالة تعد لبنة تضاف إلى العديد من المقاربات التي تنتهجها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل أن يكون البحث العلمي بحثا مفيدا يستجيب لمتطلبات المجتمع، وخصوصا أيضا لاحتياجات الشركاء الاقتصاديين، مشيرا إلى أن الإنتاج والصحة الحيوانية اليوم يعتبران مسألتان استراتيجيتان، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية التي تؤكد على أنه يجب أن يكون للجزائر إنتاجا حيوانيا مقاوما ومستداما، ويستجيب للمتطلبات المتزايدة للسوق الوطنية وللمجتمع الجزائري.

وأكد البروفيسور بن عربة أن الصحة الحيوانية لا يمكن أن تنفصل عن الصحة البشرية، وذلك في إطار مبدأ «الصحة الواحدة»، مشيرا إلى أن الوكالة تعمل وفق مقاربة متكاملة لا تغفل قطاع الفلاحة والمجتمع ككل، مثمنا اشراك العديد من العقول الجزائرية المتواجدة في المهجر، بهدف توحيد الجهود لإحداث طفرة حقيقية في البحث العلمي.

وبحسب بن عربة ستعمل الشبكة الموضوعاتية مستقبلا من خلال عملها التشاوري على حصر الإشكاليات والأولويات الوطنية للبحث لضبط برنامج عمل واضح، متطرقا في هذا السياق إلى تطور وتهجين سلالة جديدة من الأغنام تجمع بين خصائص سلالتين جزائريتين واللتان تتمثلان في «أولاد جلال» المعروفة بقوة النمو والتسمين وسلالة «الدمان» المعروفة بالخصوبة العالية، حيث تجمع السلالة المهجنة بين سرعة النمو وارتفاع الخصوبة والإنتاجية والقدرة على التكيف مع الظروف المحلية وجودة اللحم، وكل هذا يهدف تحسين إنتاجية الأغنام وزيادة دخل المربين.

وأشار المتحدث إلى وجود مشاريع أخرى تهدف إلى إنتاج سلالات جديدة وأعلاف حيوانية من المقدرات الوطنية، والكثير من المخرجات البحثية ضمن المشاريع الوطنية للبحث التي تخص الصحة الحيوانية وتوجيه العديد من المواد الصيدلانية نحو الصحة الحيوانية، دون إغفال المقاربات المجتمعاتية أو الاجتماعية ضمن بعض الدراسات التي تعمل ضمن مقاربة متكاملة.

تحويل المخرجات البحثية إلى حلول تطبيقية واقتصادية

وأكد بن عربة أن الوكالة التي أُسست سنة 1995 وتتمتع بخبرة واسعة تسعى إلى تنسيق جهود الجامعات، ومخابر البحث، وفرق البحث المختلطة ضمن أولويتين وطنيتين هما «صحة المواطن» و«الأمن الغذائي»، مشيرا إلى أنه لتفعيل مسار تحويل البحوث إلى حلول تطبيقية، وضعت الوكالة منذ نحو أربع سنوات استراتيجية وطنية لتثمين المنتجات البحثية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

وأسفرت هذه الجهود عن إمضاء ثلاث اتفاقيات لتحويل تكنولوجي لمنتجات بحثية، ظهرت نتائجها ميدانيا، بحيث تم تحويل هذه المنتجات فعليا للقطاع الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي، ومن ذلك مشروع «Sheep Date» لمركز البحث في الأراضي القاحلة، منتجان بحثيان لفائدة «GPL مجمع سيدي خالد ببسكرة..»، وكذلك لفائدة الديوان الوطني للأعلاف الحيوانية.

وأكد البروفيسور مدير الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة بالتأكيد على أن كل مشروع بحثي اليوم يمثل منتجا محتملا للثروة وقابلا للتحول التكنولوجي، مما سيساهم في تأسيس شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية داعمة للاقتصاد الوطني في المستقبل القريب.



تجمع بين الخصائص الوراثية لـ"أولاد جلال" و"الدمان"

سلالة واعدة تضاعف الإنتاجية وتعزّز غذاء الجزائريين

■ عذاوري لـ"الشعب": الهدف رفع عدد الحملان المفطومة من كل نعجة خلال السنة

كشف باحثون في مجال تربية الحيوانات، عن نتائج واعدة لمشروع بحثي يهدف إلى استحداث سلالة جديدة من الأغنام، تجمع بين الخصائص الوراثية والإنتاجية لسلالتي أولاد جلال والدمان، وذلك في إطار برنامج البحث الوطني «PNR»، وبالشراكة مع المعهد الوطني للبحث الزراعي «INRA»، والمعهد التقني لتربية الحيوانات «ITELV».

زهراء. ب

أوضح الباحث الدكتور محمد عذاوري، من المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي لـ«الشعب»، أن المشروع انطلق سنة 2013، على اعتبار أنه امتدادا لأعمال بحثية سابقة، ويرمي إلى الجمع بين سرعة النمو التي تتميز بها سلالة أولاد جلال، والقدرات الإنتاجية المعروفة لدى سلالة الدمان، لاسيما في مجال التكاثر وإنتاج الحملان. وأكد الباحث أن المشروع مر بعدة مراحل، تمثلت الأولى في عملية التهجين، وهي المرحلة التي تم الانتهاء منها، فيما يجري حاليا الدخول في المرحلة الثانية المتعلقة بالتكاثر والانتقاء، في حين تتمثل المرحلة الثالثة في نقل السلالة الجديدة، بعد استكمال تطويرها، إلى عدد من المربين، قصد اختبار مدى تأقلمها مع مختلف ظروف التربية في مناطق الشرق والغرب، إلى جانب متابعة أدائها الإنتاجي ميدانيا.

وفيما يتعلق بالنتائج المحققة، أفاد عذاوري أن الهدف النهائي يتمثل في رفع عدد الحملان المفطومة من كل نعجة خلال السنة، مشيرا إلى أن المعدل الوطني يتراوح حاليا بين 0.6 و0.8 حمل مفطوم لكل أم في السنة.

وأضاف أن النتائج المسجلة لدى السلالة الجديدة تراوحت بين 0.98 و1 و1.22، وهو ما اعتبره الباحث تحسنا كبيرا، يصل إلى مضاعفة الإنتاجية مقارنة بالمستويات المسجلة وطنيا، مؤكدا أن هذا التحسن تحقق دون إدخال تغييرات استثنائية على نظام التغذية، إذ تم الاعتماد على تغذية عادية مماثلة لتلك المعتمدة لدى القطيع الجزائري، ما يعني أن الأثر المسجل يعود أساسا إلى عملية التهجين.

وأشار المتحدث إلى أن هذا العمل لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة أبحاث امتدت منذ سنوات التسعينيات، وتركزت على ثلاثة محاور أساسية، من بينها التغذية، بهدف الرفع من مردودية القطيع.

وفي هذا السياق، أوضح الباحث، أن الدراسات المنجزة في مجال التغذية كشفت وجود عجز في الوحدات العلفية والطاقة، الأمر الذي دفع إلى البحث عن حلول عملية، من بينها توسيع المساحات العلفية أو استغلال المنتجات الثانوية.

غير أن توسيع المساحات المخصصة للأعلاف -بحسب الباحث- يظل أمرا صعبا، ما جعل فريق البحث يتجه إلى تثمين التبن المتوفر بكميات كبيرة في الجزائر، وقد تم إخضاعه لمعالجة خاصة باستعمال مادة اليوريا أو الأمونيا، بهدف رفع قيمته الغذائية.

وأوضح المتحدث أن المعالجة المعتمدة رفعت القيمة الغذائية للتبن بحوالي الضعف، لتصبح، بحسب النتائج المسجلة، قريبة من القيمة الغذائية للتبن المزروع في الجزائر، كما سمحت تغذية الحيوانات بهذا التبن المعالج بتحسين الإنتاجية، دون الحاجة إلى اعتماد نظام تسمين مكثف أو تغيير جذري في طريقة التربية.

ولم تقتصر الأبحاث على تحسين التغذية والتهجين، بل شملت أيضا التحكم في معايير التكاثر، وفي هذا الإطار، تمكن الباحثون، باستعمال الهرمونات، من بلوغ ثلاث ولادات خلال عامين، أي تحقيق ولادة إضافية مقارنة بالمعدل المعتاد، وهو ما ساهم بدوره في رفع عدد الحملان المنتجة خلال الفترة نفسها.

وأكد الباحثون أن العمل شمل كذلك دراسة مؤشرات التكاثر، بهدف تحديد الصعوبات التي تواجه المربين، وتوفير حلول علمية قابلة للتطبيق في الميدان، بما يسمح بتحسين المردودية وتعزيز الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء.

وفيما يخص التجارب التطبيقية، أشار فريق البحث إلى أن استعمال التبن المعالج تم تجريبه في ولايتي تيارت وسطيف، في ظروف التربية الطبيعية، حيث أظهرت النتائج المسجلة ارتفاعا كبيرا في الإنتاجية.

كما تم إنجاز ومناقشة أطروحتي ماجستير في هذا المجال، تناولتا التجارب المنجزة في تيارت وسطيف، وركزتا على أثر المعالجة الغذائية في تحسين أداء الحيوانات وظروف التكاثر والإنتاج.

ويرتقب، بعد استكمال مرحلة التكاثر والانتقاء، الانتقال إلى مرحلة أوسع من التجارب لدى المربين، من أجل التحقق من قدرة السلالة الجديدة على التأقلم مع اختلاف الظروف المناخية وطرق التربية، سواء في المناطق الشرقية أو الغربية، قبل تعميمها المحتمل على باقي مناطق الوطن.

ويعوّل الباحثون على أن تساهم هذه النتائج في رفع الإنتاجية الوطنية، وتحسين مردودية تربية الأغنام، وتقليص الفجوة المسجلة في إنتاج اللحوم الحمراء، من خلال الجمع بين التحسين الوراثي، والاستغلال الأمثل للموارد العلفية المحلية، وتطوير تقنيات التكاثر.



الرقمنة والتحسين الوراثي للنهوض بالقطاع.. طارق خنتو لـ "الشعب":

الرهان.. بناء شُعبة لحوم منتجة ومستدامة

- تثمين السلالات الحيوانية المحلية ركيزة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي
- توظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الآنية يضمن السيادة الغذائية
- استغلال نتائج البحث العلمي يُخفّض تكاليف التربية ويحسّن المردودية

تُراهن السلطات العمومية على تحقيق الأمن الغذائي في شقه المتعلق بشعبة اللّحوم الحمراء، على بناء قطيع وطني أكثر مقاومة للأمراض وقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية، من خلال توجه علمي في تسيير الموارد العلفية واللقاحات، للحفاظ على السلالات المحلية، وتطويرها عبر الانتقاء المدروس.

●● فايزة بلعربي



أوضح عضو المجلس العلمي الوطني للأمن الغذائي والباحث في العلوم البيطرية، البروفيسور طارق خنتو، في اتصال مع "الشعب"، أن تحديات علمية وتقنية تواجه تطوير الثروة الحيوانية في الجزائر وتؤثر سلبا على جهود تطوير إنتاج الحليب واللحوم وتحسين المردودية، أهمها الاعتماد على الأعلاف المستوردة وارتفاع تكاليفها في السوق العالمية، مع ضعف وتراجع القدرة الرعوية بسبب الجفاف والتغيرات المناخية مما يؤدي إلى ضغط على الموارد المائية.

في حديثه عن المردودية المنخفضة للسلالات المحلية أو انخفاض إنتاجية السلالات المستوردة، أشار خنتو إلى تأكل في التنوّع الجيني لبعض السلالات المحلية، وضعف برامج التهجين والتلقيح الاصطناعي، فيما يتعلق باعتماد الأساليب التقليدية والبدائية على حساب الأنظمة الرقمية المكثفة لمتابعة تطوير الثروة الحيوانية. وهو ما تعمل السلطات العمومية جاهدة على إحداث القطيعة معها - يقول خنتو - من خلال تشجيع استخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، والتتبع الرقمي، والبيانات الآنية والرقمنة لتوفير الاحتياجات اللازمة، وأضاف أن البنية التحتية والتقنية من سلاسل التبريد والنقل والتخزين، وتوفر المخابر المتخصصة عالية المستوى التي تساعد على الكشف المبكر عن الأمراض التي يمكن أن تتعرض لها الثروة الحيوانية، تشكل هي الأخرى أحد أهم التحدّيات التي يمكن تغيابها أو نقصها أن يحول دون الرفع من المردودية.

رفع الإنتاج وتحسين المردودية

وعرّج خنتو - في أثناء حديثه - على البحث الجامعي الذي أصبح يشكل اليوم - بفضل إرادة سياسية قوّية ودعم من السلطات العمومية - رافعة استراتيجية لتطوير الثروة الحيوانية في الجزائر، واشترط الانتقال من إنتاج المعرفة العلمية إلى تحويل نتائج البحث إلى حلول تطبيقية ملموسة، تساهم في رفع الإنتاجية، وخفض تكاليف التربية، وتحسين المردودية الاقتصادية. ويتطلب ذلك - وفق محدثنا - تضافر جهود الجامعات ومراكز البحث والمصالح البيطرية والمهنيين والمربين، مع استثمار الكفاءات الوطنية الموجودة داخل الوطن وخارجه، وتوجيه خبراتها نحو معالجة التحديات الحقيقية التي تواجه القطاع، ويمكن تجسيد هذه المقاربة - أضاف محدّثنا - من خلال تطوير برامج بحثية تطبيقية في مجالات التغذية وتحسين الأعلاف المحلية، والتحسين الوراثي وتثمين السلالات الوطنية، والوقاية من الأمراض والتشخيص المبكر، إلى جانب توظيف الرقمنة والذكاء الاصطناعي في متابعة القطيع وترشيد الموارد وتحسين الأداء الإنتاجي.

وفي هذا السياق، يرى خنتو أن إطلاق الشبكة الموضوعاتية للبحث في الصحة والإنتاج الحيواني مبادرة مهمة نحو تنظيم الجهود العلمية الوطنية وتوحيد الكفاءات والتخصصات حول أهداف مشتركة.

تثمين السلالات الحيوانية المحلية

وفيما يتعلق بالتحسين الوراثي وتثمين السلالات الحيوانية المحلية، أكد خنتو أن ذلك يعد أحد الركائز الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني، من خلال رفع إنتاجية اللحوم والحليب، وعبر بناء قطيع وطني أكثر مقاومة للأمراض، وأكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية، خاصة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتذبذب الموارد العلفية، فالرهان اليوم - يقول خنتو - يتمثل في بناء قطيع وطني منتج، سليم، مستدام، ومتأقلم مع خصوصيات البيئة الجزائرية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاثة مسارات متكاملة، لخصّها الخبير البيطري في التحسين الوراثي الموجّه علميا، من خلال الانتقاء المدروس للأفراد التي تتميز بصفات إنتاجية وصحية وتناسلية جيّدة، تطوير برامج التلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي، مع توظيف التقنيات الجزيئية والرقمنة لتحديد الصفات المرغوبة وتسريع التقدّم الوراثي، إلى جانب حماية السلالات المحلية وتثمينها، سواء تعلق الأمر بالأغنام أو الماعز أو الأبقار المحلية، لما تمتلك من خصائص تكيفية اكتسبتها عبر أجيال طويلة، تجعلها قادرة على الاستفادة من الموارد المحلية ومواجهة الظروف البيئية الصعبة، ما يتطلب توصيفا جينيا دقيقا، وإنشاء بنك وطني للموارد الوراثية الحيوانية، ووضع برامج لحفظ السلالات الأصيلة كسلالة أولاد جلال «الرامبي»، وغيرها والحد من التهجين العشوائي الذي قد يؤدي إلى فقدان خصائص وراثية وطنية ثمينة. أما المسار الثالث فقد حصره خنتو في تحقيق التوازن بين المردودية الإنتاجية والقدرة على التأقلم.

تسيير ذكي للموارد الحيوانية

من جهة أخرى، تطرّق خنتو إلى أهمية الرقمنة وضرورة اعتمادها في تسيير المورد الحيواني بشكل أوسع، من خلال إحداث تحوّل استراتيجي في تسيير الصحة والإنتاج الحيواني، بالانتقال من مقاربات تقليدية قائمة على التقدير والاحتمالات إلى منظومة ذكية تعتمد على البيانات الدقيقة، والتشخيص المبكر، والاستشراف الوبائي، والتنبؤ بالمخاطر من خلال أنظمة الإنذار المبكر.

ويستند هذا التوجه إلى اعتبار الصحة الحيوانية ركيزة أساسية للأمن الغذائي الوطني، وعنصرا محوريا في حماية الثروة الحيوانية، وضمان سلامة المنتجات ذات الأصل الحيواني، وتعزيز السيادة الغذائية.

ومن أهم آليات توظيف الرقمنة والبحث العلمي، اقترح خنتو إنشاء منظومة وطنية متكاملة للصحة الحيوانية، تربط الأطباء البيطريين والمخابر والمربين والهيئات الوصية، وتتيح التبليغ الفوري عن الأمراض، والتتبع الرقمي لحركة الحيوانات، ورصد البؤر الوبائية وتحليل أنماط انتشارها، بما يسمح باستباق المخاطر، وتسريع التدخلات الوقائية، والحد من الخسائر الاقتصادية والصحية، كما شدّد على ضرورة تثمين البحث العلمي وتطوير قدرات التشخيص المبكر من خلال تعبئة الكفاءات الجامعية والمخابر المتخصصة لتوظيف البيولوجيا الجزيئية والتشخيص المخبري المتقدّم والذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات تشخيص سريعة ودقيقة، وتعزيز قدرات الكشف المبكر عن الأمراض الحيوانية، وتحسين الاستجابة للأوبئة، وتقليص التبعية الخارجية في مجال الخبرات والتقنيات التشخيصية.

توفّر سجلا صحيا رقميا ونظام إنذار للوقاية.. بشير مطرح لـ"الشعب":

شريحة جزائرية ذكية لعصرنة وحماية الثروة الحيوانية

يعكف مركز البحث في الفلاحة الرعوية بالجلفة على تطوير مشروع نوعي يستهدف التوصيف والتحديد الجغرافي لسلالات الأغنام السهبية بالمنطقة، في خطوة هامة نحو عصرنة قطاع تربية المواشي في الجزائر، حيث يقود هذا المشروع الدكتور بشير مطرح، رئيس قسم البحث بالمركز، إلى جانب فريق عمل مختص يسعى لاحداث نقلة نوعية في الممارسات الرعوية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.



حراسة إلكترونية وتتبع دقيق وتوصيف للأغنام السهبية

أوضح الدكتور بشير مطرح في تصريح لـ"الشعب" أن هذا الإنجاز التقني الأساسي للمشروع في تطوير يتمثل "شريحة ذكية"، المصممة خصيصا لمراقبة وتتبع القطعان في بيئتها الطبيعية، حيث تقدم هذه التقنية المتقدمة مزايا متعددة لكل من المربين والسلطات العمومية، أبرزها تقديم إحصاء دقيق وشامل للقطيع الوطني انطلاقا من المؤشرات الحيوية للماشية وتحليلها بخوارزميات ذكية، وهو ما يساهم في إيجاد حلول جذرية للإشكالات التي تواجهها وزارة الفلاحة في هذا المجال.

وبحسب مطرح، تتميز الشريحة بعدة خصائص تشغيلية متطوّرة، تشمل تحديد الموقع في الوقت الحقيقي، حيث تتيح الشريحة معرفة مكان تواجد الحيوان بدقة آنية، ناهيك عن احتوائها على نظام الإنذار والوقاية من السرقة، بحيث ترسل الشريحة تنبيهات فورية عند رصد أي نشاط غير عادي أو حركة مريبة للحيوان، ما يساهم في الحد من ظاهرة سرقة المواشي التي انتشرت في السنوات الأخيرة.

إلى جانب ذلك، تمنح الشريحة الذكية سجلا صحيا رقميا للماشية، فهي تتضمن رمزا يتيح معرفة الحالة الصحية للحيوان وسجله الوقائي، بما في ذلك معلومات التلقيح وغيرها، إلى جانب مراقبة التكاثر والسلالات، حيث تساهم الشريحة في مراقبة حركة الولادات وتنبيه المربين عند خروج الحيوانات من حظائرها، فضلاً عن التحكم في تتبع ونقاء السلالات.

في المقابل، تعمل الشريحة الذكية من خلال نظام اتصال مزدوج "GSM" وقمر صناعي، بحيث صممت بنظام دمج يجمع بين شبكة الاتصال الخلوي وتقنية الأقمار الصناعية، ما يضمن عملها بفاعلية سيما في المناطق النائية التي تغيب فيها شبكة الهاتف، خاصة وأنها تعمل بطاقة مستدامة وذلك نظرا لاحتوائها على بطارية ليثيوم تدوم خمس سنوات، وتدار طاقتها عبر خوارزميات ذكية.

وبخصوص إنتاج هذه الشريحة أكد مطرح أن التصميم الأساسي والنموذج الأولي (البروتوتيب) لهذا الابتكار يتم بالكامل في الجزائر، مشيرا إلى أن القائمين على المشروع يهدفون إلى تأسيس شركة ناشئة مخصصة للإنتاج المحلي لهذه الشرائح الذكية بمعدل إدماج وطني يقارب 65 بالمائة.

وأشار رئيس مركز البحث في الفلاحة الرعوية بالجلفة إلى أن المشروع قد خطى خطوات متقدمة شملت إطلاق التجارب السريرية للتحقق من خلو الشريحة من أي تأثيرات جانبية على صحة الحيوان أو قدرته التكاثرية، موضحا أن المرحلة الحالية تركز كليا على قطاع الإنتاج الحيواني، في حين يفتح هذا الابتكار آفاقا مستقبلية واسعة لاستخدام التكنولوجيا ذاتها في مجالات أخرى، مثل تتبع المركبات ورعاية الأشخاص المسنين والمرضى، خاصة الذين يعانون من الزهايمر أو فقدان الذاكرة.

ولضمان نجاح هذه المقاربة التكنولوجية، يرى محدّثنا ضرورة إقران الشريحة بإطار قانوني وتنظيمي، يتمثل في مشروع قانون لتربية المواشي يفرض على المربين المعتمدين استخدام هذه التقنية الحديثة بشكل إلزامي ما سيسمح بتتبع كل ما يتعلق بقطيع الأغنام في أي مكان وزمان، خاصة وأن نظام الوصول إلى البيانات التي تقدّمها الشريحة تعتمد على ثلاثة مستويات رئيسية تشمل المربين، ومديريات المصالح الفلاحية، ومصالح الوزارة الوصية، بما يضمن بناء قاعدة بيانات دقيقة وحديثة تساهم في حماية الثروة الحيوانية الوطنية وتطوير الشُعب الفلاحية على نطاق واسع وبشكل دقيق وتمنح متابعة آنية، ما يسمح بنجاعة التدخل وفعاليته واتخاذ القرار في الوقت المناسب.

●● سعاد بوعبوش

حاز براءة اختراع ودخل مرحلة التسويق محليًا ووطنيًا

"شيب دايت".. علف مُبتكر من مخلفات التمور

بوسعادة: ابتكاراتنا دخلت مرحلة التسويق ومنتجنا يقلّص فاتورة الاستيراد

تتجّه مراكز البحث العلمي الوطنية إلى تثمين الموارد المحلية واستغلال المخلفات الزراعية في إنتاج أعلاف بديلة، من شأنها المساهمة في تقليص فاتورة استيراد الحبوب العلفية وتعزيز الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار، تم عرض منتج مبتكر يحمل تسمية "شيب دايت" (Sheep Date)، وهو علف موجه لتسمين الخرفان، يعتمد على بقايا ومخلفات التمور غير الصالحة للاستهلاك البشري.

وأوضح الباحث طارق بوسعادة من مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة ببسكرة، في تصريح لـ"الشعب"، أن هذا المنتج تم تطويره بهدف تثمين مخلفات التمور التي ترمى كنفايات، وإدماجها في تغذية الأغنام، بما يسمح بالتعويض الجزئي لمادة الذرة العلفية باعتبارها مصدرا للطاقة.

وأكد الباحث أن التجارب المنجزة أثبتت فعالية العلف المبتكر، حيث سجلت الخرفان التي استفادت من المنتوج الجديد نموا أكبر مقارنة بالحيوانات التي اعتمدت على العلف الشاهد، إلى جانب تحقيق زيادة في الوزن وتحسين في معامل التحول الغذائي.

وأضاف أنه تم تسجيل "شيب دايت" كبراءة اختراع على مستوى المعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI"، في خطوة تكرس أهمية البحث التطبيقي في تثمين المنتجات المحلية وتحويلها إلى حلول اقتصادية قابلة للتسويق والاستعمال في قطاع تربية المواشي.

وبالإضافة إلى علف تسمين الخرفان، عرض الباحث منتجا ثانيا يتمثل في مضافات موجهة لأعلاف الدواجن، وهي عبارة عن خليط من نباتات صحراوية متوفرة في الواحات.

وأوضح أن هذه المضافات تحتوي على مجموعة من النباتات الصحراوية الغنية بمواد يمكن أن تساهم في تحسين أداء الدواجن، مشيرا إلى أن التجارب أثبتت تسجيل نمو سريع لدى الطيور التي تناولت علائق تتضمن هذه المضافات، فضلا عن انخفاض معامل التحول مقارنة بالعلف الشاهد.

ولم تقتصر آثار هذه المضافات - وفق محدثنا - على النمو ومعامل التحوّل، بل امتدت إلى عدد من المؤشرات الصحية، من بينها نسبة الإصابة بالأمراض، ومستوى رفاهية الحيوانات، إلى جانب المعايير الدموية والبيوكيميائية للدم، وهي مؤشرات تسمح بتقييم الحالة الصحية العامة للدواجن ومدى ملاءمة العليقة المعتمدة.

وبخصوص وضعية المنتجين، كشف بوسعادة أن العلف والمضافات النباتية دخلا مرحلة التسويق، بعد تثمينهما عن طريق فرع مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة "CRSTRA EC"، مشيرا إلى أن المركز يتوفر على وحدة لتصنيع الأعلاف تقع على مستوى ولاية بسكرة، ويتم حاليا العمل على إنتاج هذه المنتجات وتسويقها في السوق الجزائرية، انطلاقا من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى الوطني.

وفي هذا السياق، كشف بوسعادة عن إبرام شراكات مع شركة اللحوم الجزائرية، بهدف تسويق المنتج لدى الفلاحين والمنتجين، وتمكينهم من الاستفادة من علف محلي يعتمد على مادة أولية متوفرة في الجزائر، وهي مخلّفات التمور.

ويرى بوسعادة أن هذا النوع من المنتجات يمكن أن يقدّم حلا عمليا لمشكلة نقص الأعلاف التي يواجهها المربّون، كما قد يساهم في تلبية جزء من الطلب المتزايد على الأعلاف وتحسين مردودية الإنتاج الحيواني، سواء تعلق الأمر بتسمين الخرفان أو تربية الدواجن.

وأكد الباحث أن تعميم استعمال هذا العلف يمكن أن يساعد على خفض فاتورة استيراد الذرة والحبوب العلفية، من خلال تعويض جزء من المواد المستوردة بمواد محلية يجري تثمينها وتحويلها وفق معايير علمية، وأضاف أن المشروع يندرج ضمن مقاربة شاملة تخدم الأمن الغذائي وتدعم قطاع الإنتاج الحيواني بصفة عامة، باعتباره من القطاعات المرتبطة مباشرة بتوفير اللّحوم والمنتجات الحيوانية للمستهلك الجزائري.

●● زهراء.ب

الأخبـــــار الجهويـــــة

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 11

لتغطية الاحتياجات وكبح ارتفاع الأسعار

توفير 15 طنا من البطاطا بسعر 85 دينارا للكيلوغرام بالبرج

شرعت مصالح التجارة بولاية برج بوعريريج، أمس، في تدعيم السوق المحلية بكميات إضافية من مادة البطاطا، من خلال توفير 15 طنا من هذه المادة واسعة الاستهلاك وتسويقها مباشرة للمستهلك بسعر 85 دينارا للكيلوغرام الواحد، في خطوة تستهدف تغطية الطلب والحفاظ على استقرار التموين والحد من ارتفاع الأسعار.



وأكدت مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج، تدعيم الاحتياجات بالكميات الكافية، في إطار تموين السوق المحلية بالمنتجات الفلاحية، لاسيما المواد واسعة الاستهلاك وضمان وفرتها بأسعار مناسبة، بما يسمح بالتخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين والمساهمة في إعادة الاستقرار إلى السوق.

وقد تم ضخ كمية تقدر بـ150 قنطارا، أي ما يعادل 15 طنا من البطاطا، على مستوى السوق الجواري اليومي شريفي، الواقع أمام مقر المجلس التنفيذي سابقا ببلدية برج بوعريريج، حيث يتم بيعها مباشرة للمستهلك بسعر 85 دينارا للكيلوغرام وهو سعر يقل بشكل ملحوظ عن المستويات التي بلغتها خلال الأيام الفارطة.

وتهدف هذه المبادرة، لضبط الأسعار ومحاربة الاحتكار، في ظل الارتفاع الذي شهدته أسعار البطاطا، باعتبارها من المواد الأساسية في الاستهلاك اليومي للأسر التي تشهد طلبا متزايدا، إذ من شأن توفيرها بكميات معتبرة وبسعر منخفض أن يساهم في تحسين العرض والحد من تأثير المضاربة والاختلالات المسجلة في قنوات التموين، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية عن العائلات.

وقالت ذات المديرية إن الكميات المسوقة محليا، تكفي لتغطية الاحتياجات، وتأتي في إطار التدابير الرامية إلى ضبط السوق الوطنية والمحلية، من خلال التدخل لتموين نقاط البيع بالمواد الفلاحية الأساسية وضمان وصولها إلى المستهلك بأسعار معقولة.

وبالتوازي مع تدابير تدعيم السوق بالكميات الإضافية، تم الأخذ بعين الاعتبار تفعيل دور الرقابة التجارية ومضاعفة عمليات المتابعة الميدانية لمختلف مراحل التموين، بداية من أسواق الجملة ومصادر التوزيع وصولا إلى نقاط البيع بالتجزئة، للتأكد من وفرة المادة واحترام الأسعار المعتمدة والتصدي لكل الممارسات التي من شأنها التأثير على استقرار السوق أو الإضرار بالقدرة الشرائية للمستهلك.

وأشارت المديرية الوصية إلى متابعة حركة الكميات الموجهة إلى الولاية، والتحقق من وصولها إلى وجهاتها المحددة وتسويقها فعليا للمواطنين، من خلال عرضها للبيع المباشر، دون وساطة، من المنتج إلى المستهلك، مع رصد أي نقص أو اضطراب في التموين والتدخل لمعالجته في الوقت المناسب، تفاديا لحدوث اختلالات أو استغلال تراجع العرض لفرض زيادات غير مبررة في الأسعار.

وتشمل المتابعة أيضا مراقبة مدى احترام المتعاملين التجاريين لالتزاماتهم والتحقق من الفواتير ومصادر السلع ومسارات توزيعها، إلى جانب تكثيف الخرجات الرقابية عبر المحلات والأسواق ونقاط البيع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين، لاسيما الممارسات المرتبطة بالمضاربة أو حجب السلع أو عدم احترام الأسعار المحددة.

ويظل ضمان استقرار السوق مرتبطا بتكامل عمليات التموين والتوزيع مع الرقابة المستمرة، بما يسمح بتوفير المنتجات واسعة الاستهلاك وضمان وصولها إلى المستهلك بالكميات والأسعار المناسبة وتحويل التدخلات الظرفية إلى آلية فعالة للحد من الاختلالات المحتملة في السوق.

ع.بوعبدالله

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 09

توقعات بإنتاج أكثر من 2 مليون قنطار وطموح لتحويلها إلى ثروة صناعية

الوفرة في إنتاج الحمضيات جعل تيبازة تحتل المرتبة الثانية وطنيا

تحتل ولاية تيبازة موقعاً استراتيجياً في خريطة إنتاج الحمضيات الوطنية، حيث تمكنت من الحفاظ على المرتبة الثالثة وطنياً بعد البليدة والشلف، مسجلة رقماً قياسياً جديداً خلال الموسم الفلاحي الماضي بلغ أزيد من 2.14 مليون قنطار، مع مساحات مزروعة تقارب 8,258 هكتاراً، هذه الكمية مرشحة للارتفاع هذه المرة لتبلغ 2 مليون و200 ألف قنطار حسب توقعات مديرية المصالح الفلاحية غير أن هذا الوفرة في الإنتاج يضع الولاية أمام تحدٍ أكبر حول كيفية تحويل هذه الوفرة إلى قيمة مضافة حقيقية عبر التصنيع والتسويق المنظم، بدلاً من الاكتفاء ببيع المنتوج الطازج في أسواق تعاني من التقلبات.

■استطلاع: ن ق ج

■ تشير البيانات الرسمية لمديرية المصالح الفلاحية وغرفة الفلاحة لولاية تيبازة إلى أن الإنتاج الإجمالي للحمضيات خلال حملة 2025-2026 بلغ 2,144,850.5 قنطار، وهو ما يمثل قفزة نوعية مقارنة بالمواسم السابقة.

ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الكبير في المردودية، حيث يتراوح متوسط الإنتاج بين 260 و300 قنطار في الهكتار الواحد حسب الصنف المغروس، بفضل اعتماد أنظمة الزراعة المكثفة والتحكم الجيد في المسارات التقنية. أما بخصوص المساحات، فقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة لشعبة الحمضيات 8,258.01 هكتار، منها 7,741.58 هكتار دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي .

ويشتغل في هذا المجال حوالي 1,100 فلاح موزعين على بلديات الحطاطبة، أحمر العين، الشعيبة، القليعة، بورقيقة، حجوط وسيدي راشد. وتضم الولاية ما يقارب 4 ملايين شجرة حمضيات (3,887,454 شجرة)، منها 3,617,631 شجرة في مرحلة الإنتاج، وهو مؤشر على حجم الاستثمار الفلاحي القائم.

+ خريطة الأصناف...البرتقال في الصدارة والتنوع يوسع نافذة التموين

تتميز تيبازة بتنوع بيولوجي غني، غير أن عائلة البرتقال (خاصة صنفي "تومسون نافال" و"واشنطن نافال" تظل المتحكم الأكبر في الإنتاج والمساحات. وفقاً للتفاصيل التقنية، يحتل صنف "تومسون نافال" وحده مساحة 2,733.32 هكتار، بإنتاج تجاوز 820,000 قنطار و مردودية وصلت إلى 300 قنطار/هكتار. يليه صنف "واشنطن نافال" بإنتاج فاق 334,134 قنطار. إلى جانب البرتقال، يحظى اليوسفي (الكلمنتين) بمكانة هامة، حيث تغطي زراعته مساحات واسعة وتتضمن أكبر من عشرة أصناف فرعية، أبرزها "الكلمنتين العادي" الذي سجل إنتاجاً يقارب 312,247 قنطار. كما تبرز زراعة الليمون كقطاع واعد، حيث تجاوز إنتاج الليمون الأخضر وحده 220,394 قنطار. هذا التنوع، مع إدخال أصناف جديدة مبكرة ومتأخرة، يسمح للولاية بتموين السوق الوطنية بأنواع مختلفة من الفواكه الطازجة على مدار فترات ممتدة من السنة، بدلاً من التركيز على نافذة زمنية ضيقة.

..من الإنتاج إلى التثمين... غياب التصنيع كعائق بنيوي

رغم الأرقام المشجعة، تواجه شعبة الحمضيات في تيبازة تحدياً بنيوياً يتجاوز مشكلة التسويق الظرفية. فغياب وحدات التحويل والتصنيع المحلي يحول دون تثمين المنتوج الفلاحي، إذ يضطر الفلاحون لتسويق إنتاجهم بشكل أولي دون الاستفادة من القيمة المضافة. وتشير التجارب الوطنية إلى أن الاستثمار في التصنيع لا يزال محدوداً جداً؛ ففي ولاية بجاية مثلاً، لا تتجاوز القدرة التحويلية لبعض الوحدات 2,500 طن سنوياً من البرتقال واليوسفي، وهو رقم ضئيل مقارنة بحجم الإنتاج الوطني. هذا الوضع يعكس مفارقة إستراتيجية أوسع على المستوى الوطني: فبينما يمثل السوق العالمي للبرتقال أكثر من 10 مليارات دولار، فإن 70بالمائة من القيمة تكمن في العصائر المركزة والزيوت الأساسية والمنتجات الثانوية، بينما لا تمثل الفاكهة الطازجة سوى 30 بالمائة من القيمة الإجمالية. وبقاء الإنتاج الجزائري - ومن بينه إنتاج تيبازة- موجهاً للاستهلاك الطازج يحرم الفلاحين والاقتصاد الوطني من قسط كبير من القيمة المضافة الممكنة.

..وتحديات التسويق والمياه وتذبذب الأسعار

تتصدر مشكلة التسويق اهتمامات الفلاحين في تيبازة، حيث يعاني المنتجون من ضعف قنوات التوزيع وغياب أسواق منظمة، مما يضطرهم في كثير من الأحيان إلى البيع بأسعار لا تغطي تكاليف الإنتاج، خاصة في ظل الارتفاع المسجل في أسعار الأسمدة والمبيدات وأجور اليد العاملة.

كما أن تزامن الإنتاج المبكر لصنفي "تومسون" و"واشنطن" يتسبب في فائض موسمي يؤدي إلى انهيار الأسعار، وهي مشكلة تعاني منها معظم ولايات الحمضيات في البلاد. على صعيد الموارد المائية، ورغم التسهيلات الحكومية في منح رخص حفر الآبار والقروض دون فوائد، تبقى ندرة المياه في بعض المناطق وتذبذب توزيعها عائقاً حقيقياً أمام توسيع المساحات. كما أن التأخر في تساقط الأمطار خلال فترات الإثمار يؤثر سلباً على جودة الثمار، وهو ما أشار إليه رئيس مجلس إدارة الغرفة الفلاحية بالولاية في تصريحات سابقة، مؤكداً أن شعبة الحمضيات كانت الأكبر تضرراً من تأخر الهطول المطري باعتبارها تحتاج إلى المياه خلال شهري سبتمبر وأكتوبر.

آفاق واعدة...نحو تصنيع محلي وتنظيم مهني

رغم هذه التحديات، توجد مؤشرات إيجابية على مستوى السياسات الوطنية. فقد أطلقت وزارة الفلاحة دعوة للمستثمرين للانخراط في مجال تحويل المنتجات الفلاحية، مع تسهيلات عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بهدف استيعاب الفائض الإنتاجي وإعطاء قيمة مضافة للمنتوج الوطني. كما أن تنظيم الفلاحين في تعاونيات - وهو مطلب قديم للمنتجين - من شأنه أن يسمح ليس فقط بضبط الأسعار وتحسين الشروط التسويقية، بل أيضاً بالتعامل القانوني والمنظم مع وحدات التحويل المحلية. على المستوى المحلي، تعول الولاية على المهرجانات والأسواق الفلاحية، مثل صالون الحمضيات في طبعته العشرين الذي شهد مشاركة 70 عارضاً، لفتح قنوات جديدة للتسويق والتصدير. كما أن استمرار الدعم الحكومي المتمثل في تسهيلات حفر الآبار ومنح القروض دون فوائد يعد عاملاً محفزاً لتوسيع المساحات وتحسين الجودة.

بهذه المعطيات، تظل تيبازة رقماً صعباً في معادلة الأمن الغذائي الوطني للحمضيات، بقاعدة إنتاجية صلبة تقارب 4 ملايين شجرة ومساحات تتجاوز 8 آلاف هكتار. لكن تحويل هذه الوفرة إلى ثروة اقتصادية مستدامة يقتضي الانتقال من منطق "المنتج الفلاحي" إلى منطق "السلسلة القيمية"، عبر تشجيع التصنيع المحلي، وتنظيم الفلاحين في تعاونيات، وتطوير أصناف موجهة للتحويل الصناعي، بدلاً من الاكتفاء ببيع الفاكهة الطازجة في أسواق تعاني من هشاشة بنيوية.

الجمهورية
الصفحة: 11

توقعات بإنتاج يناهز مليون و150 ألف قنطار

والي معسكر فؤاد عايسي يقف على جني البطاطا غير الموسمية بغريس



شهرزاد بهلولي

وقف والي معسكر فؤاد عايسي على ظروف انطلاق عملية جني البطاطا غير الموسمية بمنطقة غريس، وهذا بحضور مدير المصالح الفلاحية للولاية. وتأتي هذه الخرجة الميدانية لتثمين الإنتاج المحلي وتحقيق استقرار الأسواق في وجه التقلبات الموسمية. وحسب معطيات سابقة لمديرية المصالح الفلاحية بخصوص حملة غراسة البطاطا المتأخرة أو غير الموسمية، والتي انطلقت شهر جويلية المنصرم، وانتهت مع بداية شهر سبتمبر، وبدأت عملية جنيها منذ أيام، فقد قدرت مساحتها الإجمالية بـ 4600 هكتار موزعة عبر مختلف المناطق المؤهلة فلاحياً، كما كشفت ذات المصالح سابقا عن توقعات إنتاج تتراوح ما بين 200 إلى 250 قنطاراً في الهكتار الواحد، أي بإجمالي مرتقب يناهز 1 مليون و150 ألف قنطار. وهو ما سينعكس إيجاباً، حسب المختصين، على استقرار السوق الوطنية وتموينها بهذه المادة واسعة الاستهلاك. وخلال زيارته الميدانية لمنطقة غريس، اطلع الوالي عن قرب على ظروف انطلاق عملية الجني والمؤشرات الأولية للإنتاج، كما التقى بعدد من الفلاحين واستمع بإمعان إلى انشغالاتهم والتحديات التي تواجه نشاطهم، مؤكداً على أهمية المرافقة الدائمة للمنتجين وتوفير كافة الظروف الملائمة لضمان السير الحسن لموسم الجني. وتعكس هذه الزيارة الحرص البالغ على دعم الفلاحين وتعزيز مكانة الشعب الفلاحية، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الفلاحية المستدامة بالولاية، لا سيما وأن هذه العملية تمتد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لتحقق مكاسب استراتيجية متعددة، أبرزها ضبط الأسعار والحد من تقلبات الأسعار في فترات الفراغ الموسمية، مما يحمي القدرة الشرائية للمواطن، إلى جانب دعم الاقتصاد المحلي وتنشيط الدورة الاقتصادية عبر تثمين الإنتاج الفلاحي.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
mardi 10 novembre 2026 13:34

Khenchela

Lancement de la campagne de récolte du safran



KHENCHELA - Le coup d'envoi officiel de la campagne de récolte du safran au titre de la saison agricole en cours a été donné, mardi dans la wilaya de Khenchela, avec des prévisions faisant état d'une production abondante et de haute qualité.

Samir Ghodbane, secrétaire général de l'Association algérienne pour la promotion du safran et producteur de safran biologique dans la wilaya de Khenchela, a indiqué à l'APS que les premiers indicateurs de la campagne en cours "augurent d'une excellente productivité par rapport aux années précédentes", grâce à des conditions climatiques favorables ainsi qu'à l'expérience acquise par les agriculteurs et les investisseurs engagés dans la culture du safran, également connu sous l'appellation d'"or rouge".

Evoquant les exigences particulières de la culture du safran, M. Ghodbane a ajouté que la récolte nécessite "un réveil très matinal pour cueillir les fleurs de safran", avant de souligner qu'il est "préférable que l'opération se fasse à la lumière du jour pour garantir la préservation des caractéristiques de cette épice, suivie de l'étape de séparation des filaments rouges (appelées stigmates) avec un soin extrême".

Une tâche, a-t-il dit, généralement confiée aux femmes rurales avant le passage au processus de séchage, naturel ou mécanique, selon des normes scientifiques et des mesures sanitaires strictes afin de garantir la qualité du produit, son goût, sa couleur et ses propriétés nutritionnelles et antioxydantes.

M. Ghodbane a également affirmé que les exploitations vouées à la culture du safran dans la wilaya de Khenchela produisent, selon des analyses, un safran "de haute qualité grâce à une teneur élevée en crocine (composé chimique naturel responsable de la couleur rouge-orangé du safran, ndlr) qui peut atteindre les 20%".

Le même investisseur a également indiqué que la culture du safran, pratiquée par les agriculteurs depuis 12 ans, a connu une forte expansion en raison des revenus importants qu'elle génère pour les producteurs lorsqu'ils parviennent à commercialiser toute leur production, étant donné que le prix du gramme de cette plante atteint les 2.000 dinars.

Les producteurs de safran aspirent selon M. Ghodbane, à élargir la commercialisation en trouvant des débouchés pour l'exportation de ce produit recherché vers les marchés internationaux et ce, en adoptant les techniques les plus modernes pour le traitement et l'emballage du produit final.

Le secrétaire général de l'Association algérienne pour la promotion du safran a, par ailleurs, appelé à "intégrer la recherche scientifique dans le développement de la filière du safran" et à "faciliter les procédures d'étiquetage et de commercialisation de ce produit, notamment auprès des laboratoires pharmaceutiques, aussi bien au niveau national qu'international".

Une telle démarche permettrait, selon lui, de donner une nouvelle dimension à la culture du safran, en la faisant passer d'une activité traditionnelle à une véritable filière économique, créatrice d'emplois et susceptible de contribuer à la diversification des exportations nationales hors hydrocarbures.

النصر ANNASR
الصفحة: 11

جيجل

تخصيص 1300 هكتار لزراعة الحبوب



أُعطيت ببلدية السطارة في ولاية جيجل، أمس، إشارة الانطلاق الرسمي لموسم الحرث والبذر 2026-2027، تحت إشراف الوالي، أحمد مقلاتي، على مستوى المستثمرة الفلاحية التابعة للفلاح، بوزيان عبد الكريم، بحضور السلطات العسكرية والأمنية والمديرين التنفيذيين المعنيين، في إطار التحضير للموسم الفلاحي الجديد ومرافقة مختلف الشعب الزراعية.

وقد أكد والي الولاية ضرورة مواصلة مرافقة الفلاحين وتوفير الظروف الملائمة لممارسة نشاطهم، مع الحرص على تجسيد مختلف برامج الدعم والتسهيلات الموجهة للمنتجين وتحسين ظروف العمل الميداني، بما يساعد على تحقيق الأهداف المسطرة للموسم الفلاحي الجاري ورفع مردودية الأراضي الزراعية.

وتُقدّر المساحة الإجمالية المبرمجة لزراعة الحبوب خلال الموسم الجاري حسب المعطيات المقدمة، بـ1300 هكتار، منها 1100 هكتار مخصصة لزراعة القمح الصلب، مقابل 200 هكتار لزراعة الشعير، حيث تتوزع المساحات المعنية عبر 18 بلدية، أغلبها ذات طابع جبلي، مع توقع انخراط أكثر من 300 فلاح في هذه العملية، بما يعكس امتداد النشاط الفلاحي بمختلف مناطق الولاية، خاصة بالمناطق الريفية التي تشكل فيها الزراعة أحد مصادر النشاط الاقتصادي ومورد رزق العديد من العائلات وتندرج هذه العملية ضمن المساعي الرامية إلى تطوير شعبة الحبوب وتوسيع المساحات المزروعة، بما يسمح بتحسين مستويات الإنتاج المحلي والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما في ظل التوجه نحو رفع الإنتاج الوطني وتقليص فاتورة الاستيراد.

ك.طويل

الجمهورية
الصفحة: 11

والي سيدي بلعباس كمال حاجي يتابع تموين الأسواق

تعليمات بتكثيف الرقابة الميدانية

سليمة بوعشرية

ترأس والي ولاية سيدي بلعباس كمال حاجي جلسة عمل، خُصصت لمتابعة تفعيل المنصة الرقمية المخصصة للمتابعة اليومية لأسعار المواد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك، إلى جانب متابعة حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، ودراسة وضعية إنتاج وتموين السوق بمادة البطاطا.



تم التطرق خلال الاجتماع إلى آليات متابعة تموين السوق بالمواد الاستهلاكية الأساسية، ومدى توفرها عبر مختلف نقاط التوزيع، ورصد تطور الأسعار وحركة التموين والتوزيع من خلال البيانات المسجلة عبر المنصة الرقمية. وبهذا الخصوص، أسدى الوالي تعليماته بضرورة ضمان التحيين المنتظم والدقيق للبيانات، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات، وتكثيف المتابعة الميدانية والرقابة على الأسواق، مع التصدي لجميع أشكال المضاربة والاحتكار، كما تم التركيز على وضعية تموين السوق بمادة البطاطا، حيث شدد الوالي على تعزيز التنسيق مع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين، وتفعيل دور سوق الجملة للخضر والفواكه في تنظيم عمليات التسويق والتوزيع، وضمان وفرة المادة واستقرار أسعارها، كما تم خلال الاجتماع تقديم وضعية عملية الحرث والبذر، وكذا الإمكانات المسخرة وعمليات التحسيس ومرافقة الفلاحين. وبهذا الخصوص، أسدى السيد الوالي تعليماته بضرورة حث الفلاحين على الانخراط في الحملة والتحسيس بأهمية الحرث المبكر، وتوفير كافة الإمكانات المادية والوسائل الضرورية، وتعزيز التنسيق بين المندوبين الفلاحيين والتعاونيات، مع تكثيف المتابعة الميدانية لمختلف مراحل العملية، وبلغة الأرقام بلغت المساحة المبرمجة للحرث والبذر 132.326 هكتار، بإنتاج إجمالي متوقع قدره 2.403.660 قنطارا من مختلف أنواع الحبوب. وفي ختام الاجتماع، شدد الوالي على ضرورة التنسيق المحكم بين مختلف المصالح والهيئات المعنية، وضمان المتابعة الميدانية والتنفيذ الفعلي للتدابير المتخذة، بما يساهم في إنجاح الموسم الفلاحي، وتعزيز الإنتاج الوطني وترسيخ الأمن الغذائي، إلى جانب ضمان وفرة المواد الاستهلاكية الأساسية وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

الشعب
الصفحة: 10

بعد تذليل الصّعوبات التي كانت تعترض المشروع

سطيف.. تسريع الأشغال بصومعة بئر العرش

أسدى الأمين العام لولاية سطيف محمد صابر تعليمات بتسريع وتيرة إنجاز صومعة تخزين الحبوب ببلدية بئر العرش، من خلال تدعيم ورشة الإنجاز بالموارد البشرية والإمكانات المادية اللازمة، قصد تدارك التأخر المسجل واستكمال المشروع في أقرب الآجال، بعد تذليل الصعوبات التي كانت تعترض سير الأشغال، لاسيما ما تعلق بالجوانب المالية.



سطيف: فاطمة عريف

جاءت التعليمات خلال زيارة تفقدية للمشروع، حيث تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود الميدانية وتعزيز الوسائل المسخرة للإنجاز، بما يسمح بدفع الأشغال نحو مراحل متقدمة، بالنظر إلى أهمية هذه المنشأة في دعم قدرات تخزين الحبوب، وتحسين ظروف استقبال المحاصيل والمحافظة عليها.

ويسجّل المشروع تأخرا في الإنجاز، إذ انطلقت أشغاله في جويلية 2023، دون أن يتجاوز مراحله الأولية، الأمر الذي يستدعي تسريع وتيرة الأشغال، وتوفير الظروف الملائمة لاستكماله واحترام الآجال المحددة.

وتقدّر الطاقة الاستيعابية لصومعة بئر العرش بمليون قنطار، ما من شأنه تعزيز إمكانات تخزين الحبوب بولاية سطيف، والمساهمة في تحسين عملية تجميع المحاصيل وتخزينها، ضمن المساعي الرامية إلى دعم الأمن الغذائي الوطني.

وتندرج هذه المنشأة ضمن برنامج تدعيم قدرات التخزين بالولاية، إلى جانب سبعة مراكز جوارية أطلقت مشاريع إنجازها مطلع نوفمبر 2024، بطاقة إجمالية تقدر بـ 350 ألف طن، تتوزع على بلديات تاشودة وبازر صخرة وحمام السخنة وعين أرنات وعين آزال وعين ولمان وبني وسين، بطاقة 50 ألف طن لكل مركز.

وتعوّل السلطات المحلية على هذه الهياكل لتحسين ظروف تخزين الإنتاج الفلاحي، وتشجيع الفلاحين على توسيع المساحات المزروعة ورفع المردودية، بما يدعم تطوير شعبة الحبوب ويعزّز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، فيما يبقى تسريع إنجاز صومعة بئر العرش رهانا أساسيا لتدعيم المنشآت المخصصة لتخزين المحاصيل بالولاية.

الصيد البحري و تربية المائيات

الشعب
يومية وطنية/ غداة تأسيسها في 11 ديسمبر 1962

في مبادرة لتوسيع نشاط دمج تربية المائيات مع الفلاحة بالجنوب

ورقلة.. حملة لتوزيع صغار سمك البلطي على الفلاحين

تستعد الغرفة المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات بورقلة، بالتنسيق مع الغرف الفلاحية والمصالح المختصة، لإطلاق حملة لتوزيع صغار سمك البلطي على الفلاحين، بهدف توسيع نشاط تربية المائيات في الولايات الجنوبية، وإدماجه ضمن المشاريع الفلاحية، خاصة لدى الفلاحين الذين لم يسبق لهم الاستثمار في هذا المجال.

ورقلة: إيمان كافي

من المرتقب أن تنطلق العملية ميدانيا قريبا، حيث ستباشر المصالح المختصة عمليات إحصاء الفلاحين ومعاينة الأحواض المائية، وتحديد مدى جاهزيتها للاستزراع السمكي، قبل ضبط قوائم المستفيدين وتحديد الكميات المخصصة لكل حوض، تمهيدا للشروع في توزيع صغار الأسماك وفق الشروط التقنية والتنظيمية المعتمدة.

تندرج هذه المبادرة ضمن مساعي تطوير الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل لدى الفلاحين، من خلال استغلال الأحواض المائية الصغيرة والمتوسطة، لا سيما الأحواض المخصصة للسقي، بما يسمح بالجمع بين النشاط الزراعي وتربية الأسماك في إطار فلاحة مدمجة.

وتشمل العملية عددا من الولايات الجنوبية، من بينها ورقلة وبسكرة والوادي وغرداية وتوقرت والمغير والمنيعة والأغواط والجلفة وتمنراست وجانت وإليزي، إلى جانب ولايات جنوبية أخرى معنية بالبرنامج.

وستضبط كميات صغار الأسماك الموجهة لكل مستفيد وفقا لعدد الفلاحين المسجلين والطاقة الاستيعابية للأحواض، مع مراعاة الشروط التقنية اللازمة لضمان نجاح عملية الاستزراع، حسب ما ذكره في حديث لـ "الشعب" مدير الغرفة المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات لولاية ورقلة قدور مقدم.

وقبل توزيع الأسماك، ستجرى عمليات إحصاء ومعاينة ميدانية للأحواض، لتحديد مدى جاهزيتها وتقييم النقائص والاحتياجات، على أن تتولى لجنة تقنية تحديد الكميات المناسبة لكل حوض، تفاديا للتوزيع العشوائي وضمانا لظروف تربية ملائمة.

ومن أبرز ما يميز العملية كما أوضح مدير الغرفة، اعتماد المرافقة التقنية والتكوين، إذ سيستفيد الفلاحون المقبولون من دورة تكوينية تدوم ثلاثة أيام، تتناول أساسيات تربية البلطي، وكيفية التعامل مع هذا النوع من الأسماك، وشروط الحفاظ على جودة المياه، وطرق التغذية والوقاية من الأمراض.

كما ستتواصل المرافقة طوال دورة الإنتاج، من خلال تدخل التقنيين والمهندسين المختصين ومتابعة وضعية الأحواض بصفة دورية، بما يساعد الفلاحين على اكتساب الخبرة اللازمة وتطوير مشاريعهم تدريجيا.

ويرتقب أن يسمح هذا النشاط للفلاحين بالاستفادة من الإنتاج للاستهلاك العائلي وتسويق الفائض، بما يفتح أمامهم موردا إضافيا للدخل، خاصة في المناطق التي تعرف توسعا في المشاريع الفلاحية.

كما تتيح تربية الأسماك داخل الأحواض إمكانية الاستفادة من بعض العناصر الغذائية الموجودة في المياه الناتجة عن التربية، عند إدارتها وفق ضوابط تقنية مناسبة، وهو ما قد يساهم في دعم تكامل النشاطين.



تسويق الإنتاج وتعزيز نقاط البيع

ويمثّل التسويق أحد المحاور الأساسية لإنجاح المبادرة، حيث ستتم مرافقة الفلاحين عند بلوغ الإنتاج الحجم المطلوب، بالتنسيق مع المصالح المختصة، للتأكد من استيفاء الشروط الصحية والتنظيمية اللازمة قبل منح الوثائق المطلوبة للتسويق.

وفي هذا السياق، أكّد المتحدث أن تربية البلطي تعرف اهتماما متزايدا في عدد من الولايات الجنوبية، على غرار ورقلة والوادي وبسكرة، أين بدأت منتجات تربية المائيات تجد طريقها إلى الأسواق ومحلات بيع الأسماك.

كما يجري العمل حسبه على تعزيز نقاط البيع وتوسيع شبكة توزيع أسماك التربية المائية، بما يسمح بتقريب المنتوج من المستهلك وتوفير بديل محلي بأسعار مناسبة، مع ضمان احترام شروط الجودة والسلامة الصحية، خاصة أن سمك البلطي يعدمن بين الأنواع السمكية التي يمكن أن تساهم في تنويع العرض الغذائي، بفضل قيمته الغذائية وإمكانية إنتاجه محليا، الأمر الذي يمنح تربية المائيات أهمية اقتصادية متزايدة في الولايات البعيدة عن الساحل، كما أضاف.

نحو تطوير تربية المائيات على أسس علمية

وكشف مدير الغرفة المشتركة للصيد البحري وتربية المائيات بورقلة، أن هذه المبادرة لن تقتصر على توزيع صغار الأسماك، بل ستتجه أيضا إلى تعزيز الجانب العلمي والبحثي، من خلال إشراك المختصين والمهندسين، مع إمكانية إشراك الجامعات والطلبة في متابعة مراحل الاستزراع والإنتاج ودراسة تأثير الظروف المناخية في نمو الأسماك وجودة المنتوج.

وأوضح أن هذه المسألة تكتسي أهمية خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تتطلب تربية البلطي التحكم في درجات الحرارة وجودة المياه والتغذية، فضلا عن توفير الظروف الملائمة لحماية الأسماك من البرودة خلال الفترات التي تنخفض فيها درجات الحرارة.

ووفقا لما أبرزه المتحدث، تراهن الغرفة المشتركة بين الولايات لتربية المائيات بورقلة، بالتنسيق مع مختلف الشركاء، على تحويل التجارب الميدانية إلى مشاريع مستدامة، تتيح للفلاحين اكتساب الخبرة وتوسيع نشاطهم مستقبلا، بما يدعم الإنتاج المحلي، ويساهم في خلق فرص اقتصادية جديدة بالولايات الجنوبية.

وتعكس هذه الحملة توجها نحو إدماج تربية المائيات في المنظومة الفلاحية، من خلال الجمع بين توفير صغار الأسماك والتكوين والمرافقة والتسويق، في مسعى لتطوير الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الأمن الغذائي محليا.

الري الفلاحي والأمن المائي

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 10



مع اقتراب استلام محطة ششار

خنشلة.. إعادة تأهيل محطّة تصفية المياه بعاصمة الولاية

عملا على تثمين الموارد المائية واعدة الاعتبار لمشاريع قطاع الموارد المائية بالولاية، شهدت عاصمة الولاية خنشلة وضع حيز الخدمة من جديد لمحطة تصفية المياه المستعملة للمدينة بعد إعادة الاعتبار لها وتأهيلها، وذلك نظرا لأهميتها في تصفية المياه المستعملة واستغلالها في السقي الفلاحي.

خنشلة: اسكندر لحجازي

تستوعب المحطة تصفية المياه المستعملة بحجم يتراوح بين 12 ألفا إلى ما يقارب 23 ألف متر مكعب يوميا، بقدرة تصفية 192 ألف مكافئ ساكن، كما تم الشروع في الإجراءات الخاصة بمشروع تثمين المياه المصفاة لاستعمالها في السقي الفلاحي خاصة بعد استجابة المحطة لكل المعايير التقنية المطلوبة للاستغلال.

كما كشف مصدر رسمي لـ "الشعب" في سياق متصل، عن تجاوز أشغال مشروع تصفية المياه لمدينة ششار جنوبا 87 بالمائة، وهو مؤشر جد إيجابي على قرب الانتهاء من مرحلة الأشغال التي تليها مباشرة إطلاق عملية التجهيزات والتجارب خلال السنة الجارية بما يضمن استلامه وتشغيله في أحسن الآجال.

يصنف هذا المشروع من بين أهم المشاريع الهامة على الصعيد البيئي والصحي والاجتماعي، ومن جملة المشاريع التي رصدتها الدولة لفائدة البلديات الواقعة جنوبا من أجل تلبية حاجيات السكان التنموية والرفع من المستوى المعيشي لهم بما يحدث توازن تنموي بين مختلف مناطق الوطن خاصة بين الشمالية والجنوبية.

وتكمن أهمية المشروع في تصفية المياه المستعملة لإزالة مخاطر تلوث طبقات المياه الجوفية ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وكذا إعادة استعمال المياه المصفاة لسقي المحيطات الفلاحية القريبة من المحطة، ناهيك عن دوره في خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة للبطالين، مع العلم أن المبلغ المرصود للعملية مقدر بـ 249 مليار سنتيم.